

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون



الجلسة ٦٠١٦

الجمعة، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أورينا/السيد بايسترو (كوستاريكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد تشوركن
	إندونيسيا السيد ناتاليغاوا
	إيطاليا السيد تيرزي دي سانت أغاتا
	بلجيكا السيد غرولز
	بنما السيدة آرياس
	بوركينافاسو السيد كافاندو
	الجمهورية العربية الليبية السيد الطلحي
	جنوب أفريقيا السيد لاهر
	الصين السيد لا ييفان
	فرنسا السيد ريبير
	فيت نام السيد لونغ منه
	كرواتيا السيد يوريكا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير جون ساورز
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد خليل زاد

جدول الأعمال

تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٨٣٠ (٢٠٠٨) (S/2008/688)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

08-60198 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بالعراق

تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٦ من

القرار ١٨٣٠ (٢٠٠٨) (S/2008/688)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن ابلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل العراق، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة، أعترم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند بدون الحق في التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناءً على دعوة الرئيس، شغل السيد البياتي (العراق) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في سياق مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد ستافان دي ميستورا، الممثل الخاص للأمين العام في العراق.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2008/688،

التي تتضمن تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٨٣٠ (٢٠٠٨).

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن لإحاطتين إعلاميتين يقدمهما السيد ستافان دي ميستورا، الممثل الخاص للأمين العام للعراق، والسيد زلماي خليل زاد، الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية، بالنيابة عن القوة المتعددة الجنسيات.

أعطي الكلمة الآن للسيد ستافان دي ميستورا، الممثل الخاص للأمين العام للعراق.

السيد دي ميستورا (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أمثل أمام المجلس اليوم، بعد مضي ما يزيد قليلاً على عام منذ أن توليت مهام في بغداد، لأقدم التقرير الفصلي الخامس بالنيابة عن الأمين العام (S/2008/688).

ومع ولاية قوية أعاد التأكيد عليها القرار ١٨٣٠ (٢٠٠٨) وبناءً على طلب حكومة العراق، ظل تركيز بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في عام ٢٠٠٨ ينصب على مجالات يمكن أن تدعم جهود العراق نحو الحوار السياسي والمصالحة الوطنية. وتم تحقيق ذلك بقدر كبير في الأشهر الأخيرة بدعم التحضيرات للانتخابات، وبذر بذور التوصل إلى تسوية للحدود الداخلية المتنازع عليها، ودعم الاستراتيجيات الوطنية للتنمية، وتيسير شراكة العراق مع المجتمع الدولي، وبالتأكيد، مع جيرانه.

وكان العام الماضي مكرساً لتحديد الفرص في المجالات ذات الأولوية حيث من المرجح أن نتمكن معا من إحراز نتائج حسنة التوقيت. وسيكون العام المقبل وقتاً لتدعيم التقدم الذي أحرز حتى الآن. ويتعين علينا أن نمضي قدماً من المبادرات التي عملت، على سبيل الإلحاح، بوصفها

أن يفسح المجال لحوار سياسي، بغية تفادي أي أعمال للعنف مرتبطة بانتخابات المحافظات في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وليست المجاهرة التي حصلت في خانقين خلال أشهر الصيف وزيادة أعمال العنف ضد المسيحيين في الموصل سوى نموذجين على حالة يمكن أن تؤدي إلى تقويض التقدم الذي أحرزته القيادة العراقية لتضييق شقة الخلافات وتعزيز عملية ديمقراطية يملكها العراق ويقودها العراق.

وظل تقديم المساعدة الانتخابية هو عملنا الرئيسي في الأشهر الأخيرة، ومن المحتمل أن تكون جميع أنشطتنا كذلك في الأشهر المقبلة. ومهمتنا الثابتة بوصفنا الأمم المتحدة وجزء لا يتجزأ من ولايتنا أن نقدم المساعدة للعراقيين وللمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وهي المؤسسة العراقية المسؤولة عن التحضير للانتخابات وإجرائها، في مجموعة من المناسبات الانتخابية، بدءاً بانتخابات المحافظات في المستقبل القريب - كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ - وانتهاءً بالانتخابات البرلمانية في نهاية عام ٢٠٠٩ وبداية عام ٢٠١٠. ويشكل قانون الانتخابات، الذي يرتب لإجراء انتخابات على نطاق البلد في ١٤ محافظة من ١٨ محافظة، أهم جزء من التشريعات التي وضعت في تلك الفترة. واعتمد القانون في ٢٤ أيلول/سبتمبر وتطلب دفعة كبيرة من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لكسر حالة الجمود في البرلمان بشأن إدراج تعديل بشأن كركوك. وفي النهاية، مكن القيام بالوساطة من اتخاذ قرار متوازن.

وتستحق حكومة العراق وبرلمان العراق الشناء على ذلك، لأنه إنجاز كبير. وحتى بعد التصديق على قانون الانتخابات، فقد مر بمرحلة صعبة ثانية عندما ألغيت في آخر لحظة في بعض مجالس المحافظات المادة المتعلقة بتمثيل الأقليات من المسيحيين واليزيديين والشبك والصابئة المندائيين. وللأسف، أدى ذلك إلى التوتر والتخويف - لا سيما في منطقة الموصل المضطربة - وعرض قانون الانتخابات

نقطة انطلاق للمبادرات المتخذة في المضي قدماً نحو توطيد المكاسب الطويلة الأجل.

ولننظر للحظة في السياق السائد في العراق هذه الأيام. وشهد فصلاً الصيف والخريف، بالرغم من بعض حالات زيادة العنف أحياناً - و مرة أخرى شهدنا بعضها في الأيام القليلة الماضية - انخفاضاً مستمراً لمستويات العنف في العراق. وذلك أمر لا جدال فيه، بالرغم من حالات زيادة العنف، وربما نشهد المزيد من أعمال العنف في الأشهر المقبلة، ولكن ينبغي أن ننظر إلى الصورة العامة، التي تتمثل في تحسن الأمن. وسقطت بضعة صواريخ على المنطقة الدولية منذ أيار/مايو الماضي، بينما بلغ عدد التفجيرات في أيار/مايو ٣٠ تفجيراً في اليوم. وتمت المحافظة على الهدنة التي أعلنها مقتدى الصدر وتمديدتها. وكانت الخسائر المبلغ عنها لشهر تشرين الأول/أكتوبر في جميع أنحاء العراق أدنى خسائر منذ آذار/مارس ٢٠٠٣ - وبطبيعة الحال، لا يمكن إطلاقاً المغالاة في تدني الخسائر. وأي مستوى للخسائر بين المدنيين سيبقى دائماً مداناً ومؤسفاً ومحرزاً، ولكن تبقى حقيقة أن الخسائر تبلغ الآن أدنى مستوى لها.

وتولت حكومة العراق المسؤولية عن العديد من المسائل في العراق، بما في ذلك مجالس الصحوة ودفع رواتب عشرات الآلاف من أعضائها. وبعض قطاعات قوات الأمن العراقية تحسنت بقدر كبير - وشهدنا ذلك بأعيننا عندما تنقلنا في العراق - في احترافها المهني وأدائها. ومع ذلك، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضاً بعض التوترات السياسية الناجمة من حالة الجمود الأولية بشأن قانون انتخابات المحافظات في تموز/يوليه والمسائل المتعلقة بتمثيل الأقليات في الانتخابات.

إن العراق يدخل الآن فترة انتخابية دقيقة للغاية، وينبغي فيها البناء على إي مكسب أممي ضئيل للغاية ويحتل

الانتخابات، دون المساس بالجدول الزمني الشامل للانتخابات أو تعريضه للخطر. وبعبارة أخرى، تم تأكيد القانون الانتخابي، بما في ذلك المواد المتعلقة بالأقليات.

ويبدو أن الاهتمام العام بتحديث تسجيل الناخبين في أيلول/سبتمبر والارتياح العام لتمرير قانون الانتخابات قد أكدا الرغبة الشعبية في المشاركة في اختيار الممثلين في مجالس المقاطعات. والشعب العراقي يريد إجراء الانتخابات. وتعتبر الانتخابات المقبلة بحق فرصة لإقامة توازن طائفي أكثر شمولاً وتشكيل خريطة سياسية جديدة. فتمثل هذه الانتخابات الحدث السياسي الأهم في الأشهر القادمة. ولذلك فالأمر الأهم هو كفالة أن يُنظر إليها على أنها انتخابات حرة ونزيهة، وأن العراقيين سيتمكنون بدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من ضمان احترام الجداول الزمنية التنفيذية وأن اللجنة الانتخابية لن تكون معرضة للضغط السياسي.

والنبا السار هو أن الجدول الزمني للانتخابات يسير الآن بصورة عامة حسب ما هو مخطط، حيث جرى الانتهاء من تقديم أسماء المرشحين في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر والإدراج السريع لأسماء مرشحي الأقليات وترتيبها في بطاقات الاقتراع للجنة الانتخابات في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وتواصل بعثة الأمم المتحدة دعم اللجنة الانتخابية في التحضيرات الفنية، بما في ذلك طباعة المواد وشراؤها والتخطيط واللوجستيات وتوعية الجمهور وإجراء المشاورات مع قوات الأمن لكفالة إجراء انتخابات المحافظات في أمان ووضع تدابير مكافحة التزوير وتدريب الموظفين الوطنيين. ونحن نكف على تذييل أي عقبات تنفيذية لا تزال قائمة، وسنذل تلك العقبات. ومهمتنا هي المساعدة في تلك الجهود مع السلطات العراقية.

وينبغي تشجيع جميع الأطراف على تجنب التزوع إلى التلاعب بالعملية الانتخابية أو الحض على التخويف قبل يوم

والجداول الزمنية للانتخابات لخطر التقويض وعرض للخطر في نهاية المطاف مبدأ حقوق الأقليات، الذي هو في العراق مبدأ هام يعترف به الجميع.

وقد قامت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بتقديم اقتراح بتخصيص مقاعد للأقليات في مجالس المحافظات بهدف الحد من التوترات التنامية وفرص اللجوء إلى التخويف أو التشريد القسري للسكان من الأقليات. كما ينص الاقتراح على الاعتراف السياسي ببعض الجماعات التي تعرضت في الماضي لحملة شديدة من العنف المستهدف والإجبار على الانصهار. ومن الأهمية بمكان أن نتذكر ما حدث لليزيديين في عام ٢٠٠٧ أو للمسيحيين في الآونة الأخيرة.

وبعد عدة جولات من المشاورات على مدى أسبوعين، قرر مجلس النواب في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر تخصيص مقاعد محددة لمثلي الأقليات في العراق في مجالس محافظات بغداد ونيوى والبصرة. ويعد قرار ضمان تمثيل الأقليات في العراق إنجازاً إيجابياً في حد ذاته. ولئن كان يتعين الإقرار بأن التعديل الذي أدخل على قانون الانتخابات لا يجسد تماماً إحصاء الأعداد الذي قدمته البعثة، إلا أنه تضمن بعضاً من عناصره الهامة جداً. وقد برهن اعتماد الأغلبية له في تصويت علني على الممارسة الفعلية للديمقراطية، وهذا في العراق يعد تطوراً إيجابياً للغاية، وقد أسهم في تعزيز احترام حقوق الإنسان والديمقراطية. ويُعزّز المبدأ أن خلال التزام المؤسسات العراقية بإقرار وضمان تمثيل الأقليات في الهيئات التشريعية المنتخبة. وتلك هي مجرد "البذرة الأولى للتمثيل" الذي يمكن أن يفتح الباب لتحسين ضمانات حقوق الأقليات في المستقبل؛ ولكن الباب قد فُتح.

والضوء الأخضر من مجلس الرئاسة - وهو قرار اتخذ مؤخراً - وقد وضع اللمسات الأخيرة على قانون

المقبلة في كركوك. ولن تتم تلك الانتخابات في كانون الثاني/يناير مع الانتخابات الأخرى، ولكنها ستجرى في وقت لاحق بعد أن تنهي اللجنة مهمتها، والمتوقع لها أن تتم في نهاية شهر آذار/مارس. وعند ذلك الحين ستقوم البعثة بالمساعدة في انتخابات كركوك بناء على طلب البرلمان العراقي.

وبالتوازي، مضينا بخطوات حثيثة في تحليلنا عن المرحلة الأخيرة لجميع المقاطعات الأخرى الـ ١٥ لخطوط التماس في شمال العراق، والممتدة من الحدود السورية إلى الحدود الإيرانية، وحيث انتهينا من مشاوراتنا مع المجتمعات المحلية في محافظات نينوى وديالى وصلاح الدين.

ونعتقد أن تحليل البعثة سيوفر خيارات لتدابير بناء الثقة بين الطوائف. وربما نعتبر الآن، من خلال ذلك البحث وفي ذلك السياق، أكثر الخبراء دراية بتفاصيل تلك المناطق بسبب العمل الكثير الذي تم القيام به. وهناك ١٧ زميلا لي ما انفكوا يعملون بتفرغ في الأشهر الثمانية الماضية على ذلك المشروع. وينبغي وضع تدابير بناء الثقة هذه من أجل تيسير التوصل إلى اتفاق سياسي شامل بين مختلف المجتمعات المحلية المتأثرة. وهذا ليس استفتاء أو أمر واقع ولكنه اتفاق سياسي.

وتؤيد البعثة الجهود المتجددة التي تقوم بها لجنة مراجعة الدستور من أجل التوصل إلى اتفاق يتناول وجهات النظر المتضاربة في الإطار الاتحادي للعراق، وكذلك اتفاقات النفط والغاز والإيرادات المحلية واقتسام المياه. ولئن كنا مستعدين لعرض نتيجة عملنا على القيادة العراقية، إلا، أننا حريصون على عدم تعقيد الأمور بتقديم نتائج عملنا قبل الأوان، حيث أن الانتخابات تقترب من موعدها ولها أولوية. ويمكننا فيما بعد أن نقدم اقتراحاتنا. فلنعمل أولا على الانتهاء من الانتخابات.

الاقتراع أو خلاله. وقد قامت اللجنة الانتخابية، بدعم من البعثة، بتدريب ٤٢ ٧٨٥ مراقبا محليا وهي تعمل مع وزير التعليم لتوظيف ما يقرب من ٢٧٠ ٠٠٠ معلم وكاتب ومدير مدرسة للمساعدة في يوم الاقتراع. وقرر رئيس الوزراء بحكمة تأجيل الامتحانات المدرسية حتى يتسنى استخدام المدارس ويتفرغ المعلمون في ذلك اليوم الهام.

إن تدابير التخفيف الرامية إلى الحد من إمكانية التزوير في الانتخابات ينبغي نموذجاً أن يقابلها شكل من أشكال الرصد الوثيق، ولا سيما في المناطق الحساسة في الشمال، ونعمل حالياً على استكشاف بعض الخيارات الممكنة. وبطبيعة الحال، سيكون الأمن أيضاً عنصراً لا يمكننا تجاهله. ولكن العبء الرئيسي لضمان شفافية الانتخابات يقع على كاهل مراقبي الانتخابات الوطنيين العراقيين وممثلي الأحزاب. وقد وجهت إليهم الدعوة ليتواجدوا في مراكز الاقتراع في يوم الانتخابات.

وفيما يتعلق بكركوك وما تسمى بالحدود الداخلية أو الأراضي المتنازع عليها، فإن أعمال القتل المستهدفة التي وقعت مؤخراً وتشريد المسيحيين في بؤر التوتر الشمالية تبين الصلات المعقدة بين حقوق الأقليات والعملية الانتخابية والحدود المتنازع عليها. وتواصل البعثة عملها بشأن تلك المسائل وفقاً للولاية التي أناطها بها مجلس الأمن.

وفي كركوك، التي ما برحت تنعم بهدوء نسبي في الأسابيع الأخيرة، فأنشطتنا آخذة في التوسع. وهي تتضمن إجراء أبحاث بشأن الظروف القائمة في المنطقة، وتشمل مختلف الخيارات الممكنة لوضعها الإداري في المستقبل، وللبرامج الإنسانية وبرامج إعادة الإعمار وحقوق الإنسان فيها، وبناء على طلب رئيس مجلس النواب السيد المشهدي تتضمن أنشطتنا تقديم المساعدة الفنية للجنة شكلها البرلمان من فوره لتقديم توصيات بشأن الترتيبات الخاصة للانتخابات

بالمعونة. وفي غضون ذلك، يزيد المانحون من تركيزهم على تخفيض ميزانيات المعونة - فالعراق بلد غني، وهو ما يدركه ويفتخر به - لصالح بناء القدرات لتمكين العراق من الاعتماد على ذاته.

وتمثل جبهة الحوار الإقليمي مجالاً واعداداً لعام ٢٠٠٩، وكانت هناك بوادر لتحركات واعدة للغاية في عام ٢٠٠٨. فقد شهدنا إحراز تقدم كبير بالنظر إلى قيام عدد من البلدان العربية بإعادة فتح سفارتها في بغداد، وإتمام عدد من الزيارات الرفيعة المستوى خلال الأشهر الأخيرة. ولا تزال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق منخرطة من خلال وحدة آلية الدعم المخصصة في وزارة الخارجية، والتي تقوم ببناء قدرتها المؤسسية بغية دعم تلك العمليات. ويجري التخطيط لعقد اجتماعات وزارية في الأسابيع القادمة. وقد عُقدت اجتماعات للفريق العامل المعني بالطاقة ولوزراء الداخلية في إسطنبول وعمان، والاستعدادات جارية لعقد اجتماعين للفريقين العاملين المعنيين باللاجئين وأمن الحدود، واللذين سيعقدان في تشرين الثاني/نوفمبر في عمان ودمشق، على التوالي.

ومن خلال اتخاذ مبادرات حسن النية لدعم علاقات العراق الثنائية، بشأن مسائل مثل الترسيم الفني للحدود، والأمن، وإزالة الألغام، والأشخاص المفقودين، سيقطع العمل السياسي أشواطاً كبيرة صوب استعادة روح التعاون. ولقد انخرطت بعثة الأمم المتحدة بشكل استباقي في الإسهام في تدابير حسن النية هذه وتيسيرها، وستستمر في ذلك.

لقد بلغ العراق منعطفًا حاسماً في عملية تعافيه وتعميره. ومن الحتمي أن يقترن تحسين الأمن بازدياد مطالبات الشعب بتلبية الاحتياجات الأساسية للعراقيين العاديين، بما في ذلك توفير فرص العمل والخدمات. وعلى ذلك

أما فيما يتعلق بحقوق الإنسان، لا يزال مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة يقيم توازناً بين رصدته الجاري وأنشطة الحماية وبين التحديات الناشئة في مجال حقوق الإنسان نتيجة للانتخابات، وحل المنازعات على الأراضي، بما في ذلك التشريد الأخير للمسيحيين أو البيع بالإكراه للممتلكات في نينوى أو تمثيل الأقليات. وسنواصل تكريس اهتمام كبير للعملية التشريعية المتعلقة بحقوق الإنسان وسيادة القانون، وإنشاء مؤسسات هامة تتصل بحقوق الإنسان، مثل لجنة وطنية لحقوق الإنسان في العراق. وسنبقي أيضاً على دعمنا القوي، في شكل بناء القدرات، للعمل الذي تقوم به وزارة حقوق الإنسان في العراق، والتي تترأسها امرأة شجاعة جداً.

وفي مجال الشراكة الدولية، قطع العراق خطوات هامة لإعادة انخراطه مع المجتمع الدولي، لا سيما من خلال العهد الدولي مع العراق - الذي يؤيده بشدة صديقي وزميلي السفير غمباري - وآلية الدعم المخصصة التابعة لوزارة الخارجية في العراق. وكلاهما يشكلان محفلين لتيسير التعاون بشأن مسائل ملموسة، مثل اللاجئين، واستئناف العلاقات الدبلوماسية، وتدابير مكافحة الفساد، وذلك في إطار روح الشراكة والمساواة.

وقد خلص اجتماع ستوكهولم الذي حقق نجاحاً باهراً - وينبغي هنا أن نشكر حكومة السويد على تيسيرها له - إلى توجيه رسالة تتعلق بالحاجة إلى الشراكة والتمويل المشترك. إن تعزيز الملكية العراقية لزام الأمور، والحقيقة المتمثلة في أن العهد الدولي استرعى اهتمام رئيس الوزراء - الذي حضر الاجتماع، وأرى أنه أعجب بنتائجه، وتعيين رئيس الوزراء لمستشار له في اللجنة الاستشارية، هي أمور أوجدت مزيداً من الزخم لمتابعة العهد الدولي. كما أصبح العراق من بين الدول الموقعة على إعلان باريس، مؤشراً بذلك على رغبته في زيادة شفافية إدارة استراتيجيته المعنية

الخطيرة في المجال الإنساني داخل البلد، ودعم اللاجئين العراقيين في الخارج حتى تتم تهيئة الظروف الضرورية لعودتهم بأمان وكرامة، سيتم في الأسبوع القادم إطلاق نداء إنساني من أجل العراق لعام ٢٠٠٩ في المنطقة دون الإقليمية.

ويبدل تحسن الأمن وارتفاع عائدات النفط على ازدياد قدرة حكومة العراق على معالجة مسائل التنمية الوطنية ورغبتها في ذلك. وبالتالي فيني أحدث الحكومة على مواصلة جهودها لتخصيص الموارد الوطنية عام ٢٠٠٩، حتى في ظل المناخ المالي الحالي المضطرب في جميع أنحاء العالم - والذي ينطبق على العراق أيضا - بغية الإبقاء على زخم عملية التعافي. وقد دخل العراق في إطار الأمم المتحدة الجديد للمساعدة حتى عام ٢٠١٠، مما حول التركيز من الاستثمار في المرافق الأساسية إلى مساعدته على تعبئة موارده الذاتية الكبيرة.

وبينما يعيق حكومة العراق كبر حجم القطاع العام، الذي ازداد عدد العاملين فيه من مليون إلى ٢,٥ مليون شخص منذ عام ٢٠٠٥ - إلا أن القطاع الخاص، الذي يمكن أن يصبح ركيزة ازدهار للاقتصاد العراقي، لا يزال راكدا ويحتاج إلى المساعدة، وفي هذا المجال لا تزال القدرة على تنفيذ الميزانية غير كافية. وبعبارة أخرى، هناك الكثير من الأموال، غير أنها لا تُضخّ في مشاريع عملية. وبالتالي، فإن ما تبقى من أموال مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق سيستثمر تحديدا في ثلاث مبادرات للأمم المتحدة تهدف إلى إصلاح القطاع العام، وتنمية القطاع الخاص، وفض مركزية الخدمات الأساسية. كما تساعد الأمم المتحدة العراق في إصلاح نظامه المكلف للتوزيع العام - كوبونات الغذاء - الذي استهلك ٥,٩ بليون دولار من الموارد الوطنية عام ٢٠٠٨، والذي يمكن إصلاحه.

الأساس سيحكم الشعب العراقي على سلطاته، وسيسائل الناحيون الممثلين المحليين.

ويزداد ظهور بوادر الحياة اليومية العادية في جميع أنحاء العراق، فأنا شخصا أراها كل مرة أعبر ما نسميها "المنطقة الخضراء" في بغداد. وفي بغداد، التي كانت يوم من الأيام موقعا لأفظع أعمال العنف في العراق، نرى المتاجر والأعمال تعيد فتح أبوابها، بل وتبقى مفتوحة ليلا. وقد عاد أكثر من ٦٠ ٠٠٠ من العراقيين إلى وطنهم هذا العام. وانخفض معدل انعدام الأمن الغذائي من ١٥ في المائة عام ٢٠٠٥ إلى ٣ في المائة عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. وبعبارة أخرى، يقل معدل انعدام الأمن الغذائي اليوم كثيرا عما كان عليه قبل مجرد عام.

غير أنه ينبغي أن نكون صرحاء، فالحياة لا تتحسن بصورة متساوية بالنسبة لجميع العراقيين. فلا يزال العديد منهم يشعرون بأثر الصراعات الماضية ويعانون الإهمال الشديد منذ التسعينات. ولا تزال المشاكل الرئيسية التي تتعلق بالمرافق الأساسية وتقديم الخدمات تشكل تحديات. ولم تتزايد فرص العمل مع ازدياد عائدات النفط، مما أبقى بعض العراقيين فقراء. وفي بعض جيوب العراق اليوم، لا يحصل على خدمات المياه الأساسية سوى أقل من ثلث السكان، وعدد الأطفال الملتحقين بالمدارس غير كاف. غير أننا نعلم أن الحكومة تركز بجدية على تلك المجالات وتنوي استخدام مواردها المتزايدة فيها.

ويزداد عدد الأشخاص المشردين داخليا الذين بدأوا بالعودة إلى ديارهم - من ١٦ ٠٠٠ في حزيران/يونيه إلى ٣٥ ٠٠٠ في آب/أغسطس - مما يدل على ازدياد الثقة باستقرار العراق. غير أنه لا يزال يتعين على الحكومة اتخاذ إجراء لتهيئة الظروف اللازمة لضمان عودتهم بأمان، وقد نشهد في هذه الحالة زيادة عدد العائدين. ولسد الثغرات

انخفاض مستويات العنف إلا أن احتمال الانفجار يبقى قائماً، ولا سيما في ما يتعلق بانتخابات كانون الثاني/يناير في عام الانتخابات. وينبغي ألا يتوان العراقيون في اغتنام الزخم للاستفادة من المكاسب التي تحققت في عام ٢٠٠٨.

وينبغي أن نشيد بحكومة العراق على ما أحرزته من تقدم حتى الآن. وسُتدعى الآن لتوفير الخدمات والضمانات الأمنية وتهيئة الظروف من أجل انتخابات حرة ونزيهة، وإنشاء مؤسسات مستقلة وتمتع بالمصداقية، وأن تحل التوترات بين طوائفها المختلفة. وينبغي للمجتمع الدولي - جميعنا - أن يقف بثبات في دعمه وإعادة التزامه البناء في تلك الفترة الحرجة. وستواصل الأمم المتحدة - كما أكد الأمين العام - وقوفها إلى جانب العراقيين أثناء ذلك الانتقال الدقيق والذي يتسم بالتحدي نحو الاستقرار، إذا سمح لها المجلس بذلك.

وهذه السنة هي الخامسة منذ ما حدث في فندق القنال. وقد مات العديد من أصدقائي - أصدقائنا - وزملائي. وأعتقد أن إثبات عودتنا وأن العراق ليس وحيداً هي مسألة مبدأ بالنسبة لنا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام على المعلومات التي قدمها إلى المجلس وعلى النوعية الممتازة لتلك المعلومات.

السيد خليل زاد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أقدم تقريراً إلى مجلس الأمن نيابة عن القوة المتعددة الجنسيات في العراق. وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص السيد دي ميستورا على إحاطته الإعلامية بشأن العمل المهم الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. إن عمل السيد دي ميستورا وعمل زملائه حيوي الأهمية لتعزيز المكاسب التي شهدناها في العراق، وأود أن أعرب عن تقديرنا له

وفي ما يتعلق بمجالات عمل بعثة الأمم المتحدة، فقد استكشفت البعثة سبل زيادة مستوى دعمها لسلطات المحافظات، من خلال تطبيق مبادئ بعثات الأمم المتحدة المتكاملة، وتعزيز تواجدها في جميع أرجاء البلد، بدءاً بالتواجد الجديد في النجف والرمادي والموصل وكركوك والبصرة. إن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والمنظمة الدولية للهجرة هي آخر الوكالات التي أصبح لها تواجد دولي دائم ورفيع المستوى داخل البلد، مما رفع عددها هناك إلى أكثر من تسع وكالات. ويكمل ذلك التواجد الموظفون الوطنيون الذين عيّنهم بصفته مسؤولي اتصال مع المحافظات وجمعناهم في مكاتب المحافظين في عشرة مواقع.

ولكي تواصل بعثة الأمم المتحدة وتستلهم مستوى تواجدها ونطاق أنشطتها، فإنها تحتاج بطبيعة الحال إلى الدعم الأمني والحماية من البلد المضيف، وإلى الدعم المالي والسوقي المستدامين من الدول الأعضاء، وذلك لأن الأمن مكلف.

ويكتسي بناء مجمع متكامل جديد في بغداد أهمية بالغة لاستمرار تواجد الأمم المتحدة في العراق. وبالتالي، أود أن أشكر حكومة العراق على توفير موقع للمجمع المتكامل الجديد للأمم المتحدة في بغداد، وأرحب خصوصاً بالقرار الذي اتخذته رئيس الوزراء ومجلس الوزراء العراقي في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر لتقديم ما أفهم أنها مساهمة أولية بمقدار ٢٥ مليون دولار لعام ٢٠٠٩ في التكلفة الإجمالية للمجمع التي تقدر بمبلغ ٨٩ مليون دولار.

وأخيراً، أين العراق وأصدقائه من كل هذا؟ فالأشهر القادمة ستكون حاسمة بالنسبة للعراق. وعلى الرغم من

أجهزة تفجير يدوية الصنع بنسبة ٨١ في المائة وانخفاض التفجيرات الانتحارية بنسبة ٧٢ في المائة.

ويمكن إرجاع انخفاض العنف في شمال العراق جزئياً إلى إزاحة قادة رئيسيين في القاعدة وتشريدتهم نتيجة لعمليات الأمن بقيادة عراقية. ولكن بعض التوترات السياسية والعشائرية التي أثرت على تقديم الخدمات ما زالت قائمة. وحكومة العراق، بمساعدة التحالف، بدأت بمعالجة التوترات الإثنية والدينية المعقدة الكامنة التي تسهم في العنف عبر كفالة الامتثال لسيادة القانون وإنشاء مراكز عمليات لإعادة البناء وتقديم الخدمات الأساسية والاستثمارات الاقتصادية التي تشتد الحاجة إليها.

وقد حافظت قوات التحالف وقوات الأمن العراقية على تلك المكاسب الأمنية حتى مع انخفاض عدد قوات التحالف إلى مستوى ما قبل زيادة قوامها. وعززت العمليات المشتركة الحالة الأمنية، بالتضافر مع حركة الصحوة، إلى درجة أن الولايات المتحدة أعلنت عن انسحاب مبكر للواء الثاني التابع للفرقة ١٠١ المحمولة جواً من بغداد، على الرغم من مغادرة عدد من بلدان التحالف لمسرح الأحداث، ليقبل بذلك عدد ألية الفرق القتالية عن مستوى ما قبل زيادة قوامها.

وقد أدت العمليات الأمنية المتواصلة إلى نتائج مشجعة، وذلك عبر توقيف أشخاص ينتمون إلى القاعدة في ديالا والموصل وبغداد، إضافة إلى زعماء مجموعات مسلحة أخرى في محافظات بغداد والبصرة وميسان وواسيط. وأفضت ثقة شعب العراق المتزايدة بقوات الأمن العراقية إلى رقم قياسي في عمليات ضبط مخابئ الأسلحة، بما في ذلك عدة مئات من أجهزة التفجير يدوية الصنع في منطقة المدائن وطينين من المتفجرات في نينوى. وبدأنا نشهد انخفاضاً في عدد المقاتلين الأجانب الذين يعبرون إلى العراق، وذلك يعود

ولموظفيه على عملهم الشاق وعلى تضحياتهم. وما زلنا ملتزمين بكفالة أن تلقى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق الدعم اللازم للقيام بمهمتها.

لقد كانت هذه السنة عام إنجازات مهمة تستطيع أن تفخر بها الحكومة العراقية والشعب العراقي والمجتمع الدولي. إلا أنه ما زال يتعين عمل الكثير. فالتقدم في العراق هش وقابل للارتداد. ومن الضروري أن يتلقى العراق دعم المجتمع الدولي وتشجيعه المتواصلين بينما يواجه مجموعة التحديات المقبلة في إعادة بناء البلد: محافظات شرعية وتنعم بالسلام، وانتخابات وطنية وفي المحافظات عام ٢٠٠٩؛ إعادة تقديم الخدمات الأساسية لشعبه؛ والجهود الإنسانية لدعم عودة ما يقارب ٤ ملايين من اللاجئين والنازحين داخلياً؛ والحل السلمي لوضع الحدود الداخلية المتنازع عليها، ولا سيما في كركوك؛ وبالطبع، مراجعة الدستور.

وأود أن أطلع المجلس اليوم على المستجدات المتعلقة بالتقدم المحرز.

كما أشار السيد دي ميستورا، فقد تحسنت الحالة الأمنية بشكل ملحوظ منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وانخفض عدد الهجمات بشكل عام بنسبة ٨٦ في المائة. وانخفض عدد القتلى من المدنيين بسبب العنف بنسبة ٨٠ في المائة. كما انخفض عدد القتلى من قوات الأمن العراقية بنسبة ٨٤ في المائة. وانخفض عدد القتلى من العسكريين التابعين للولايات المتحدة في العراق بنسبة ٨٧ في المائة. وانخفض عدد القتلى من قوات التحالف في العراق بنسبة ٨٨ في المائة، والقتلى بسبب الأحداث العرقية - الطائفية بنسبة ٩٥ في المائة.

وقد قوّضت قوات الأمن التابعة للتحالف وقوات الأمن العراقية قدرات تنظيم القاعدة في العراق ومجموعات الميليشيات، كما يتجلى في انخفاض التفجيرات الناجمة عن

وتعلمها للتمكن من البقاء. وإذ تمتلك القوات الجوية والبحرية قدرات محدودة، يجري تنفيذ استراتيجيات شاملة لتطوير القوات.

وتقوم القوات الجوية حاليا بأكثر من ٣٠٠ طلعة جوية أسبوعيا، وتضطلع بدور متزايد النشاط لمكافحة التمرد، كما تقوم بطلعات مراقبة ومهام استطلاع دعما لقوات الأمن العراقية، وتقدم دعما لوجستيا مهما بطائراتها. وقد خرجت القوات الجوية العراقية مؤخرا الدفعة الأولى من الطيارين، الذين يقومون الآن بطلعات جوية، وسوف يلحق بهم العديد.

وتقوم القوات البحرية بدوريات تزيد ثلاثة أضعاف عن السنة الماضية، وذلك بعدد متزايد من عمليات التفتيش للسفن القادمة إلى المياه الإقليمية العراقية في شمال الخليج العربي. وقد تسلمت البحرية للتو أول ستة من مجموع ٢٦ من زوارق الدورية الحديثة، كما ينتظر أن تسلم أربع سفن دورية كبيرة في عام ٢٠٠٩.

وتواصل الشرطة الوطنية زيادة فعاليتها، وتضم في صفوفها اليوم ما يزيد على ٤١ ٠٠٠ شخص. وتستمر الشرطة في التركيز على تحقيق توازن عرقي - طائفي أفضل ضمن قواتها من خلال التوظيف وإسناد المهام.

وفيما يتعلق بدور التحالف، ففي أيلول/سبتمبر، وعلى هامش الجمعية العامة، نوه الرئيس طالباني مع الشكر إلى دور البلدان التي ساهمت في التحالف وبعثة التدريب التابعة لحلف شمال الأطلسي. وحاليا، يساهم الأعضاء في التحالف، خلاف الولايات المتحدة، بما يزيد على ٦ ٠٠٠ عضو في القوة المتعددة الجنسيات وحوالي ٣٠٠ موظف في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ومنذ إحاطتنا الإعلامية الأخيرة، غادر حوالي

بشكل رئيسي إلى العمليات الناجحة ضد شبكات الدعم والتسهيل للقاعدة داخل العراق.

إلا أننا نبقي قلقين جراء تدفق المقاتلين الأجانب والمعونة الفتاكة إلى البلد. ولا تزال سوريا هي المعبر الأساسي للإرهابيين الأجانب المنتقلين إلى العراق، وقد اتخذت دمشق خطوات غير كافية لمكافحة شبكات تسهيل الإرهاب التي تتخذ من سوريا مركزا لها. ونحث سوريا على اتخاذ خطوات إضافية ضد تلك الشبكات.

وعلى الرغم من كل ذلك التقدم، لا تزال القاعدة في العراق تشكل تهديدا كبيرا، كما هو الأمر بالنسبة للمتشددين التابعين لإيران وقوات ميليشيا جيش المهدي. ولا يزال لدى هؤلاء العزم والقدرة على تنفيذ هجمات فتاكة ضد الشعب العراقي، كالانفجارات المتعددة التي وقعت هذا الأسبوع. ويقتى استخدام القاعدة في العراق للأجهزة المتفجرة بدائية الصنع التي يحملها أفراد وتحوّلها المتزايد نحو المفجرات الانتحاريات يشكل تحديا بصفة خاصة.

وفي مواجهة تهديد التطرف المستمر، عززت القدرة المتزايدة لقوات الأمن العراقية بشكل كبير من مناخ الأمن العام. ويخدم الآن ما يزيد على ٦٠١ ٠٠٠ شخص في قوات الأمن العراقية - بزيادة أكثر من ٢١ ٠٠٠ شخص منذ تقريرنا الأخير إلى المجلس في آب/أغسطس.

وهناك الآن ١٦٥ كتيبة قتال تابعة للجيش العراقي تقوم بالعمليات، أي بزيادة أربعة منذ تقريرنا الأخير. ويقدر حاليا أن ما يقارب ٧٠ في المائة من كتائب القتال التابعة للجيش العراقي، أو ١١٥ منها، قادرة على القيام بعمليات والتوسع في قوام القوات الجوية والبحرية أقل من نظيره في الجيش. وليس هناك من مفاجأة بشأن ذلك الواقع، بالنظر إلى البرامج التقنية التي يتوجب على القوات الجوية امتلاكها

الأمم المتحدة مع الحكومة العراقية ذو أهمية بالغة في إنجاز قانون الانتخابات هذا ونحن نهنئ السيد دي ميستورا على ذلك.

ونحن نشيد بخطط بعثة الأمم المتحدة لتوسيع نطاق وجودها في العراق وسنكرس أنفسنا لتقديم المساعدة، كلما لزم، حتى تستطيع البعثة مواصلة مساعدة الحكومة العراقية في القضايا المهمة الأخرى، مثل إعادة توطين وإعادة إدماج اللاجئين العراقيين والمشردين داخليا. ونحن ندعم بقوة بناء مجمع الأمم المتحدة المقترح في بغداد ونشني على حكومة العراق لتعهد المبدئي بتقديم ٢٥ مليون دولار حتى يتسنى المضي في التخطيط لهذا المرفق.

إن بعثة الأمم المتحدة منخرطة بشدة في المساعدة على تسوية مسألة الحدود الداخلية المتنازع عليها بين حكومة كردستان الإقليمية وحكومة العراق. إن تسوية هذا النزاع خطوة أساسية لتوفير الاستقرار لكل العراق. ونحن نقدر جهود ومساعدة بعثة الأمم المتحدة في هذه القضية المهمة.

لقد حقق العراق مكاسب دبلوماسية كبيرة، وذلك بعد تطبيع معظم بلدان المنطقة لتواجدها الدبلوماسي في بغداد. ومنذ تقريرنا الأخير، انضمت سوريا وجامعة الدول العربية إلى جيران العراق الآخرين في تسمية سفراء لها إلى العراق - وكثير من هؤلاء السفراء موجودون الآن في بغداد. وقد أرسل جيران آخرون، منهم دولة الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، ولبنان، ومصر وفودا رفيعة المستوى إلى بغداد. ونحن نشجع الآخرين في المنطقة على أن يخذو حذوهم.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن المفاوضات مستمرة بين الولايات المتحدة والحكومة العراقية بشأن علاقتنا الانتقالية، وذلك بهدف إقامة علاقة قوية واستراتيجية مع العراق، تحترم سيادة كلا البلدين وتخدم مصالحهما.

٣٠٠٠ شخص من التحالف مسرح الأحداث وسيعود آخرون إلى بلادهم قريبا.

وفي الوقت نفسه، فإن الدعم السياسي والاقتصادي المستمر من التحالف والمجتمع الدولي سيبقى أساسيا من أجل نجاح الجهود العراقية في بناء بلد مستقر وآمن.

تواصل القوات المتعددة الجنسيات في العراق تدريجيا نقل المسؤولية عن الأمن إلى الحكومة العراقية. وتتزايد قيادة المسؤولين العراقيين لعملية نقل المسؤوليات الأمنية إلى قوات الأمن العراقية. وتخضع الآن ١٣ من بين ١٨ محافظة للسيطرة العراقية. وقد انتقلت السيطرة على محافظة الأنبار - التي كانت في وقت من الأوقات معقلا لتنظيم لقاعدة في العراق - في ١ أيلول/سبتمبر، وعلى محافظة بابل في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر وعلى محافظة واسط في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر.

ويتوقع بذل جهد مشترك بين قوات التحالف والعراق لتقييم الأوضاع وتيسير عملية النقل في المحافظات المتبقية، وهي صلاح الدين، والتأميم، وديالى ونيوى في غضون الأشهر المقبلة، والتي ستُتوج بالنقل المخطط له للسلطة الأمنية على بغداد في حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

ولقد ساعد تحسن الأمن على تعزيز المصالحة السياسية. ومنذ تقريرنا الأخير، مرر مجلس النواب العراقي بالإجماع قانونا لانتخابات المحافظات والذي سيتيح إجراء انتخابات محلية في ١٤ من ١٨ محافظة عراقية في أوائل العام القادم. إن انتخابات المحافظات خطوة مهمة نحو تحقيق الاستقرار السياسي. وسينافس العرب السنة، الذين قاطعوا انتخابات المحافظات في عام ٢٠٠٥، على السلطة السياسية في المحافظات التي كانت يوما معقلا للتمرد. ولا تزال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق منخرطة بنشاط في الإعداد للانتخابات. وفي الواقع، ثبت أن عمل بعثة

على المستويين السياسي والأمني، تقوم حكومي، وفقا لمسؤولياتها الدستورية عن كفالة الأمن والاستقرار لجميع المواطنين العراقيين، بالاستمرار في تنفيذ هذه المسؤوليات في جميع ربوع العراق من خلال عدة عمليات أمنية متعددة في بغداد ومحافظات أخرى.

وقد أدى هذا إلى تحسن أمني ملموس من خلال تقليص القدرات الهجومية للمتمردين على استهداف المدنيين وقوات الأمن العراقية. وقد أشار آخر تقرير أمني إلى أن الأمن في البلد، خلال الشهرين الماضيين، يدل على أن قوات الأمن العراقية قد قامت بعشر عمليات مقابل عملية واحدة للمتمردين.

علاوة على ذلك، حدث انخفاض بنسبة ٨٩ في المائة في أعمال العنف خلال آب/أغسطس ٢٠٠٨ مقارنة مع نفس الشهر في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. ويعكس هذا بوضوح قدرة قوات الأمن العراقية على السيطرة على الأحداث على الأرض.

وتدرك حكومي أنها كي تحافظ على المكاسب الأمنية على أرض الواقع، يجب أن تواصل خططها لتدريب قوات الأمن العراقية وإمدادها بالأسلحة والمعدات التي تحتاجها على أفضل نحو ممكن.

ولقد زاد عدد ضباط الجيش من ٨٠٠ ٩ إلى ٩١١ ١٣ وزاد عدد الجنود من ١٣٥ ١١٦ إلى ١٧٦ ٢١٧. وبالنسبة لقوات الشرطة، فخلال الفترة الأخيرة جرى أيضا تدريب ٤٠٤٧ ضابطا و ٤٠٠٤ جنود.

ولقد شهدت الفترة الأخيرة تطورات مهمة كثيرة في ما يتعلق بنقل المسؤوليات الأمنية من القوات المتعددة الجنسيات إلى قوات الأمن العراقية. وتولت الحكومة العراقية المسؤولية الأمنية في محافظة الأنبار في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

إن تقرير الأمين العام، المعروض على مجلس الأمن اليوم، يسلط الضوء على التقدم المستدام الذي حققته الحكومة العراقية، وذلك بمساعدة الأمم المتحدة ودعم القوات المتعددة الجنسيات في العراق وقوات الأمن العراقية.

إن الولايات المتحدة تدعم وجود عراق حر وديمقراطي وتعددي واتحادي وموحد، وأناشد كل الأطراف بتجديد التزامها بمساعدة الحكومة العراقية على مواصلة العمل الشاق للتغلب على التحديات الباقية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد البياتي (العراق) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

وأود أيضا أن أتقدم بالشكر لسلفكم، ممثل الصين، على جهوده المتميزة أثناء رئاسته للمجلس في تشرين الأول/أكتوبر.

وأود أيضا أن أشكر سعادة السيد زلماي خليل زاد على الإحاطة الإعلامية التي قدمها إلى المجلس بالنيابة عن القوة المتعددة الجنسيات في العراق وعلى جهودها لدعم الأمن والاستقرار في العراق.

ونشكر أيضا سعادة السيد ستافان دي ميستورا، الممثل الخاص للأمين العام في العراق، وكذلك فريق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق المتواجد في العراق وفي نيويورك على جهودهم الدؤوبة من أجل مساعدة حكومة وشعب العراق.

لقد أحاط وفدي علما بتقرير الأمين العام وعمل بعثة الأمم المتحدة في الوثيقة S/2008/688 ونود أن نقدم الملاحظات التالية.

التزامه بإرسال مساعدات طارئة وقوات أمن لتوفير الحماية والعودة الآمنة للأسر المسيحية إلى منازلها. وبناء عليه، عادت أكثر من ٣٠٠ أسرة مسيحية إلى منازلها بعد استعادة الأمن والاستقرار في ضواحيها.

إن اعتماد قانون انتخابات المجلس المؤقت في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ هو أحد أبرز التطورات التشريعية التي حدثت في العراق خلال الشهرين الماضيين. وبموجب هذا القانون، سيشارك في الانتخابات المحلية ٤٢٧ كياناً سياسياً، تمثل جميع المكونات العراقية. وقد جرى تعديل واعتماد المادة ٥٠ من هذا القانون بغية ضمان التمثيل المتساوي لجميع الأقليات في العراق.

وفي ما يتعلق بالحالة الاجتماعية والاقتصادية، كان للتحسن الملموس في الحالة السياسية والأمنية أثر إيجابي على الاستراتيجية الأمنية الوطنية. وقد شهدت المؤشرات الاقتصادية العراقية تحسناً واضحاً في الأشهر القليلة الماضية. ومن المتوقع لنسبة النمو الاقتصادي أن تبلغ ٨ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، وذلك وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي. وقد انخفضت نسبة التضخم من ١٦ في المائة عام ٢٠٠٧ إلى ١٢ في المائة في الربع الأخير من هذا العام، كما انخفضت نسبة البطالة من ٢٢ في المائة عام ٢٠٠٧ إلى ١٧ في المائة خلال الربع الأخير من هذا العام. وهذه المؤشرات الاقتصادية تعكس تحسناً شاملاً في الاقتصاد العراقي.

إن الاستثمار أولوية بالنسبة للسياسات المالية والاقتصادية الوطنية للحكومة العراقية. فقد خصصت الحكومة ١٩ بليون دولار من الميزانية الوطنية لأنشطة الاستثمار لجميع الوزارات العراقية، واستحدثت آلية رصد وطنية لتشجيع الوزارات العراقية على إنفاق الأموال الاستثمارية المخصصة في مشاريعها. وقد أدى هذا إلى

بعد التحسن الأمني الذي تحقق في تلك المحافظة، والتي كانت واحدة من أكثر المحافظات عنفاً في غرب العراق.

ولقد انخفضت أعمال العنف هذه بنسبة ٩٠ في المائة تقريباً. وتولت قوات الأمن العراقية أيضاً المسؤولية الأمنية في محافظتي بابل وواسط في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه بين الحكومة العراقية والقوات المتعددة الجنسيات. وإجمالاً، تولت الحكومة العراقية الآن المسؤولية الأمنية في ١٣ من أصل ١٨ محافظة عراقية. لقد ساعد هذا التحسن الأمني المتسارع في بغداد ومحافظات أخرى على عودة الناس إلى الحياة الطبيعية في معظم مناطق العراق.

ولقد بلغ عدد الأسر العراقية المشردة التي عادت إلى منازلها في بغداد ٤٤٢ ٢٢ أسرة، منها ٤٣١ أسرة مسيحية، وذلك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ويحدث هذا التحسن بالتزامن مع جهود الحكومة العراقية لترسيخ المصالحة الوطنية بين كل شرائح المجتمع العراقي.

وإلى جانب ذلك، أعادت الحكومة العراقية ٩٨ ٢٢٣ ضابطاً وجندياً من الجيش السابق إلى الخدمة العسكرية، وأدجت الحكومة أيضاً ١٣٥ ٥١ فرداً من قوات مجالس الصحوة في المؤسسات المدنية والأمنية بهدف إعادة تمكينهم إلى الحياة الطبيعية وقيامهم بدور إيجابي في إعادة البناء في العراق.

وبسبب الهجمات الإرهابية التي استهدفت الطائفة المسيحية في محافظة الموصل، أرسلت الحكومة العراقية قوات أمن لحماية المدنيين من تلك الهجمات، ولهذا الغرض، أرسلت وزارة الداخلية لواءين لحماية الأسر والكنائس في المدينة وأرسلت أفرقة تحقيق خاصة.

ولقد أعلن رئيس الوزراء المالكي أن المسيحيين في العراق هم مكون هام من مكونات المجتمع العراقي وأكد

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتنفيذ البرنامج الجديد لمكافحة الفساد في العراق، والذي اعتمدته الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ لتعزيز أنشطة الحكومة لمكافحة الفساد في السنوات الخمس المقبلة.

إن الحكومة العراقية حريصة على ترويج ثقافة جديدة لاحترام حقوق الإنسان في المجتمع العراقي، والتي تقوم على مفاهيم التسامح والقبول المتبادل بين المكونات المختلفة للمجتمع العراقي. وقد أحرزت الحكومة تقدماً كبيراً في استحداث نظام وطني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان من خلال أفرقة مهنية في وزارة حقوق الإنسان. وقد كشفت هذه الآلية عن العديد من حالات انتهاك تلك الحقوق. ولضمان مستوى رفيع من الالتزام بها في المؤسسات الأمنية العراقية، طردت وزارة الداخلية ٦٩٠ ٢٧ ضابطاً، وأحيل ١٢ ٤ ضابطاً آخرين إلى المحاكمة لتورطهم في قضايا انتهاكات لحقوق الإنسان.

وعلى المستويين الإقليمي والدولي، تواصلت الحكومة العراقية جهودها في إطار آلية الدعم التي جرى اعتمادها في الاجتماعات الموسعة لوزراء خارجية البلدان المجاورة للعراق، والتي انعقدت في شرم الشيخ واسطنبول، من أجل رصد وتنسيق أعمال اللجان المعنية باللاجئين، والطاقة والأمن. وقد عقدت لجنة الطاقة اجتماعها الأخير في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، بينما تخطط لجنة اللاجئين لعقد اجتماعها المقبل في عمّان، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. أما اجتماع لجنة التنسيق الأمني، فسيعقد في دمشق في ٢٢ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وفي هذا الصدد، أود أنؤكد التزام حكومة بلدي بالتعاون الكامل مع البلدان المجاورة للتوصل إلى حلول لجميع المسائل ذات الاهتمام المشترك.

ارتفع نسبة الإنفاق من ميزانيات الوزارات من ٢٤ في المائة إلى ٦٣ في المائة.

وأنشأت الحكومة العراقية شبكة أمن اجتماعي لدعم مختلف الشرائح الاجتماعية في المجتمع العراقي، بما في ذلك الأيتام والأرامل والعاطلون عن العمل. وخصصت الحكومة ٨١٢ مليون دولار لهذا المشروع، منها ٧٦ مليون دولار للعائلات المشردة. وقد حققت هذه الشبكة توسعاً نسبته ٢٥ في المائة في عدد الأفراد المشمولين فيها وفي الأموال المخصصة لهم خلال تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

وضمن إطار السياسات الاقتصادية الهادفة إلى إعادة بناء القطاع الصناعي العراقي، وقّعت وزارة الصناعة مؤخرًا عددًا من عقود الاستثمار مع شركات محلية وعربية وأجنبية بقيمة بليون دولار، وذلك بهدف تنويع موارد الدخل القومي.

واعتمدت الحكومة العراقية سياسات جديدة لإعادة بناء مجال صناعة النفط وتطويرها. وقد ازداد إنتاج النفط بنسبة ١١ في المائة، وفقاً لآخر التقارير الصادرة عن وزارة النفط العراقية. وانضمت الحكومة العراقية إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وذلك من أجل وضع آلية رصد لعائدات النفط وسبل إنفاقها.

وفي مجال الخدمات الأساسية، حفّضت الحكومة العراقية عدد الناس المحرومين من نُظُم المياه والصرف الصحي إلى ١٠ في المائة في المناطق الحضرية، وإلى ٣٠ في المائة في المناطق الريفية. وارتفع إنتاج الطاقة الكهربائية بشكل ملموس في الأشهر الثلاثة الأخيرة، وزادت الحكومة العراقية الأموال المخصصة لبناء محطات جديدة للطاقة.

في إطار الجهود الحكومية لمكافحة الفساد المالي والإداري، صدّق العراق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام ٢٠٠٨. وبدأت الحكومة العراقية التعاون مع

الحكومة الكويتية على معالجة مسألة التعويض من خلال مفاوضات ثنائية برعاية لجنة الأمم المتحدة للتعويضات.

وفي ما يتعلق بالتعاون بين العراق والأمم المتحدة وأشقاؤها في الكويت، دعت الحكومة العراقية السيد جيناوي تاراسوف، المنسق الرفيع المستوى بشأن الكويتيين المفقودين والممتلكات الكويتية المفقودة إلى زيارة بغداد من ١٢ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وقد كانت الزيارة ناجحة، حيث التقى السيد تاراسوف مع مسؤولين عراقيين رفيعي المستوى لمعالجة هذه المسألة.

وللتدليل على حرص حكومة بلدي على أن تسهّل لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تنفيذ ولايتها، قررت الحكومة العراقية تخصيص ٢٥ مليون دولار من ميزانية هذا العام للمساهمة في تكاليف بناء مقرّ البعثة في بغداد. وهذا يعكس تقديرنا العظيم لدور البعثة في العراق، واستعدادنا للتعاون مع الأمم المتحدة. وأود أيضاً أن أؤكد استعداد حكومة بلدي لتوفير الحماية المطلوبة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

ختاماً، أود أن أؤكد امتنان حكومة بلدي على دور البعثة في العراق، وعلى الدعم الذي يقدمه السيد دي ميستورا، والذي يجري تقديمه بناء على طلب من الحكومة واستناداً إلى آليات متفق عليها بين الطرفين. وأود أن أكرر شكرنا على دعم القوات المتعددة الجنسيات في العراق لشعب العراق وحكومته.

السيد الطلحي (الجمهورية العربية الليبية): نود بداية أن نعبر عن الشكر للسيد ستافان دي ميستورا على إحاطته الإعلامية القيمة. ونعبر كذلك عن تقديرنا العالي لجهوده. كما نشكر سعادة السيد زلماي خليل زاد، مندوب الولايات المتحدة الأمريكية، على العرض المفيد الذي قدمه بشأن مهمة القوات المتعددة الجنسيات. ونرحب بحضور الأخ حامد

وقد شهدت الأشهر القليلة الأخيرة عدة زيارات رسمية هامة للعراق، منها زيارة رئيس الوزراء التركي، دولة السيد رجب طيّب إردوغان، في ٨ تموز/يوليه، لتعزيز التعاون بين العراق وتركيا، والتي أنشأت مجلس تعاون استراتيجي رفيع المستوى بين البلدين. وهناك زيارات أخرى للعراق، قام بها جلالة الملك عبد الله، ملك الأردن، في ١١ آب/أغسطس؛ ورئيس الوزراء اللبناني، دولة السيد فؤاد السنيورة، في ٢٠ آب/أغسطس؛ ووزير الخارجية المصري، معالي السيد أحمد أبو الغيط، في ٥ تشرين الأول/أكتوبر؛ وسمو الأمير الشيخ محمد بن زايد آل - نهيان، ولي عهد الإمارات العربية المتحدة، في ٧ تشرين الأول/أكتوبر. وهذه الزيارات تبرز أهمية التعاون المتواصل مع شركاء العراق الإقليميين، لضمان المصالح المشتركة.

وفي أعقاب جهود الحكومة العراقية لتشجيع الدول العربية على إعادة فتح سفاراتها في بغداد، وصل إلى المدينة عدة سفراء عرب لهذا الغرض، بمن فيهم سفراء الأردن والبحرين والكويت وسوريا والإمارات العربية المتحدة. وعيّنت جامعة الدول العربية ممثلاً جديداً لها في بغداد، في ٦ تشرين الأول/أكتوبر. وأعادت منظمة المؤتمر الإسلامي فتح مكاتبها في العراق أيضاً.

وفي ما يتعلق بوثيقة العهد الدولي مع العراق، وفي أعقاب مؤتمر الاستعراض الأول الذي انعقد في ستوكهولم، اتخذت الحكومة العراقية خطوات عديدة لتعزيز السياسات الوطنية من أجل تلبية جميع المتطلبات عن طريق مصفوفة الرصد المشتركة. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يشجع جميع البلدان العربية على مساعدة إخوانهم في العراق من خلال إسقاط ديون العراق وخفض نسبة التعويض المفروضة عليه بسبب غزو الكويت عام ١٩٩٠، وهو جريمة ارتكبتها النظام الدكتاتوري السابق. وترحب حكومة بلدي بموافقة

كلها مؤشرات ايجابية على أن الوضع بشكل عام يتطور في الاتجاه الصحيح.

وبالرغم من ذلك، تفرض علينا الأمانة القول إنه ما زال أمام العراقيين والمجتمع الدولي تحديات حقيقية. فما زالت هناك أوضاع حرجية، قد تكون في حالة هدوء، ولكنها في تقديرنا تتطلب مقاربة شاملة. فالوضع الأمني ما زال هشاً، بالرغم مما شهده من تحسن نسبي. ولعل ما يتعرض له المسيحيون في الموصل وعزوف اللاجئين العراقيين عن العودة - معدل ما بين ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ شهرياً - واحتلال العراقيين للمرتبة الأولى عالمياً في طلب اللجوء السياسي، ٢٠٠٠٠ خلال الثمانية أشهر الأولى من هذه السنة، والصعوبات الحقيقية التي يواجهها النازحون العائدون في الاستقرار، والتي دفعت رئيس لجنة المهجرين قسرياً إلى اتهام الجهازين الأمني والقضائي بأتهما وراء استمرار حالات التهجير، والتفجيرات التي شهدتها مناطق مختلفة في العراق هذا الأسبوع، مؤشرات تدفع إلى القلق وتفتح أعيننا على مدى هشاشة الوضع الأمني.

وعلى أية حال، وكما أكدنا على ذلك مراراً في مداخلتنا السابقة أمام هذا المجلس، لا يمكن، ولا تتصور أنه يمكن أن يستقر الأمن في العراق إلا بتحقيق المصالحة الوطنية. ولعل أبرز أوجه هذه المصالحة، يتطلب تحقيق تقدم عاجل في المسائل الآتية: أولاً، إنهاء الاحتلال الأجنبي. فلقد رفض شعب العراق الاحتلال وقاومه دائماً. وسيكون استمرار الاحتلال تحت أي شكل من الأشكال باعثاً على الفقرة، ومن ثمّ عدم الاستقرار، وقد يؤدي إلى انتكاس الوضع الأمني.

ثانياً، الاتفاق على التعديلات الدستورية. فالدستور العراقي الحالي، كما وصفه السيد نوري المالكي، رئيس الحكومة، ”ربما كتب في أجواء كانت فيها مخاوف، لكننا

البياتي، الممثل الدائم للعراق، ونشكره أيضاً على إحاطته الإعلامية.

تعرب لبيبا عن سعادتها لاستمرار تحسن الوضع الأمني في العراق. فلا شك أن أعمال العنف قد تناقصت، كما أكد على ذلك السيد دي ميستورا في إحاطته الإعلامية، وأكدته كذلك الأرقام التي أوردتها السيد خليل زاد في عرضه، وأن السلطات الأمنية العراقية قد توسعت في تسلم مسؤولية الأمن من القوات المتعددة الجنسيات وأن القوات الأمريكية الإضافية قد انسحبت دون تأثير على الوضع الأمني، وأن معدل عودة النازحين داخلياً قد ارتفع خلال الشهور الثلاثة الماضية، حزيران/يونيه وتموز/يوليه وآب/أغسطس. فهذه كلها مؤشرات على أن الوضع الأمني، وكما نرجو، يتطور في الاتجاه الصحيح. ونرحب كذلك بالتطورات السياسية والتطورات في المجالات الأخرى التي شهدتها العراق الشقيق خلال الفترة قيد المناقشة.

إن إقرار قانون مجالس المحافظات والتغلب على الصعوبات التي حالت دون إقراره، وتسجيل الناجحين وتحديد موعد الانتخابات في ١٤ محافظة، وقرار الحكومة باستيعاب مسلحي الصحوات، والبدء في برنامج دعم حكم القانون والعدالة في العراق، والتحسين في مستوى الخدمات الاجتماعية، خاصة في الحصول على الطعام المناسب، كما أوضحت بيانات نشرت أخيراً، وتحسن المؤشرات الاقتصادية كما بين السيد البياتي في إحاطته الإعلامية وغيره مما أشار إليه تقرير الأمين العام، كلها دون شك إنجازات تبعث على التفاؤل. وكان لكل ما سبق أثره بالتأكيد على التطورات الإيجابية التي شهدتها علاقات العراق الثنائية، خاصة مع دول الجوار المباشر وغير المباشر، وعودة السفراء إلى العراق والزيارات المتبادلة، واستمرار الحوار الإقليمي ومعالجة المواضيع العالقة بين العراق وبعض الدول. فهذه

الحكومة العراقية، التي يبلغ عدد المعتقلين لديها أكثر من سبعة وعشرين ألفاً. هذا ما ورد في تقرير الأمين العام، ونشاطه ما عبر عنه في الفقرتين ٤٣ و ٤٤ من تقريره.

ومما يبعث على القلق كذلك تجاوز القوات المتعددة الجنسيات في العراق الحدود السورية، لأول مرة منذ ٢٠٠٣، وعدوانها على قرية السكّرية داخل سوريا يوم ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وما أدى إليه من ضحايا بين المدنيين.

في تقديرنا أن هذا العدوان، بالإضافة إلى أنه يمثل خرقاً لميثاق الأمم المتحدة، يصب بكل تأكيد في تغذية وزيادة التوترات في منطقة لا تحتاج إلى مزيد من التوتر، ولا يمكن في تقديرنا أن يمثل بأي شكل من الأشكال عاملاً يسهم في استقرار العراق.

أخيراً، وليس آخراً، تعرب بلادنا عن تقديرها الرفيع لجهود بعثة الأمم المتحدة ومساهماتها الإيجابية في جميع المجالات السياسية وفي الحوار الإقليمي والوطني ودعم الأنشطة الدستورية وفي مجال حقوق الإنسان. كما نرحب بتوقيع الحكومة العراقية والأمم المتحدة على استراتيجية مساعدة الأمم المتحدة في العراق.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلّم أيضاً باسم الاتحاد الأوروبي.

وأود أولاً أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام دي ميستورا على إحاطته الإعلامية، وفوق كل شيء على الجهود التي يبذلها هو وفريقه على أرض الواقع. فهو يصبّ كل إصراره ومثابرته وشجاعته في تلك الجهود، التي نعرب عن امتناننا لها. وأود أيضاً أن أشكر الممثل الدائم للولايات المتحدة على إحاطته الإعلامية، كما أشكر زميلنا الممثل الدائم للعراق على بيانه.

ذهبنا بعيداً في تكريس المخاوف وتكريس التطلعات“. وكما ورد في الفقرة ١٧ من تقرير الأمين العام، قدمت لجنة إعادة النظر في الدستور حصراً بالمسائل التي لم تتوصل فيها إلى توافق سياسي. ونأمل أن تعمل القيادات العراقية على تكثيف الحوار وبروح وطنية، كما عهدنا ذلك دائماً عند العراقيين، للوصول إلى دستور يعكس حقائق العراق وتطلعات شعبه المشروعة ويؤسس لدولة عربية ديمقراطية ويحفظ لكل الأقليات حقوقها.

ثالثاً، إن من بين المسائل، التي تعتبر في تقديرنا معالماً على تحقيق المصالحة الوطنية، معالجة موضوع الحدود بين المحافظات. ويجب أن يصحب كل هذا جهداً، أو يجب أن يحصنه، جهد حقيقي متواصل في مجال التنمية يشمل كل مناطق العراق وينعكس على كل سكانه.

لقد تناول تقرير الأمين العام في فقراته من ٤٠ إلى ٤٥ موضوع حقوق الإنسان. وأشار التقرير إلى بعض التحسن في مجال حقوق الإنسان نتيجة تحسن البيئة الأمنية، على حد تعبيره. لكنه أكد كذلك استمرار ارتكاب انتهاكات خطيرة ومنهجية لحقوق الإنسان. وأورد على ذلك أمثلة منها قتل الصحفيين والناشطين السياسيين والمحاولات التعسفية للتأثير على الوضع الديمغرافي في بعض المحافظات، وما يتعرض له المسيحيون. وأفاد أيضاً بأن القوات المتعددة الجنسيات استمرت في إطلاق سراح المعتقلين وأن عدد المعتقلين لديها قد انخفض من ٢٤ ٠٠٠ معتقل في سنة ٢٠٠٧ إلى ١٨ ٠٠٠ معتقل هذه الأيام. وإذ نرحب بهذا التوجه ونشجع عليه، نأمل أن تتجاوب القوات المتعددة الجنسيات مع مساعي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في مراعاة القانون الدولي الإنساني.

ومن المؤسف أن التقرير أورد أن كثيرين ممن أطلقت القوة المتعددة الجنسيات سراحهم أعيد اعتقالهم من قبل

لتقديم المساعدة للعراق ويؤكد مجددا ضرورة توفير حماية خاصة لجميع الفئات المستضعفة من السكان.

ويثني الاتحاد على عمل الأمم المتحدة فيما يتعلق بالحالة الإنسانية في العراق. ويساوره القلق إزاء حالة المشردين العراقيين داخل العراق واللاجئين العراقيين في البلدان المجاورة، وخاصة في الأردن وسوريا. وتلك البلدان جدرة بامتناننا لما تبديه من كرم ضيافة وتضامن. ونؤكد مجددا أن على حكومة العراق والمجتمع الدولي التزاما بحماية العراقيين المشردين داخل العراق وفي البلدان المجاورة ومساعدتهم بتلبية احتياجاتهم العاجلة وفي القريب المنظور وضمان سلامتهم. ونشجع الحكومة العراقية على استخدام مواردها لمساعدة البلدان المجاورة في مواجهة العبء الإضافي الذي يشكله اللاجئين.

وأخيرا، بالرغم من القرارات التي يتعين اتخاذها بشأن ولاية القوة المتعددة الجنسيات، يؤكد الاتحاد الأوروبي الأهمية التي يعلقها على المحافظة على مستوى ملائم من الأمن يمكن الأمم المتحدة من أداء مهامها بشكل فعال في العراق، على النحو الذي يدعو إليه الأمين العام.

وينوه الاتحاد أيضا مع الارتياح بوفاء عدد من البلدان المجاورة والشريكة في المنطقة بالتزاماتها المقطوعة في البيان النهائي الصادر عن المؤتمر الوزاري للبلدان المجاورة للعراق، الذي عقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بالكويت، وزيادتها لتمثيلها في بغداد. فلا تزال المشاركة البناءة من جانب جيران العراق وشركائه في المنطقة ضرورية لتحقيق السلام والاستقرار. ويشجع الاتحاد جميع جيران العراق وشركائه على أن يحدوا حذو هؤلاء. ويواصل الاتحاد تقديم دعمه للعملية التي بدأها جيران العراق ويعرب عن استعداده للمشاركة في المؤتمر الوزاري الموسع المقبل.

إن الاتحاد الأوروبي يود أن يرى العراق آمنا ومستقرا وديمقراطيا ومزدهرا وموحدا، وأن يرى حقوق الإنسان تحترم فيه. والاتحاد ملتزم إزاء استقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامته الإقليمية.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن ترحيبه بكل من التقدم المحرز في تحسين الحالة الأمنية والخطوات المتخذة صوب تحقيق المصالحة الوطنية بإصدار قانون انتخابات المحافظات، التي لا غنى عن إجرائها لتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون. ويحيط الاتحاد علما باعتماد تعديل على القانون المذكور ينص على شروط تمثيل الأشخاص المنتمين للأقليات. ونرجو أن تعقد الانتخابات على النحو المقرر في أوائل العام ٢٠٠٩. وكما يشير الأمين العام في تقاريره فإن التحدي الذي يتوجب مواجهته على سبيل الأولوية هو المتعلق بالمصالحة الوطنية وعملية الاستعراض الدستوري. ولنا جميعا في المجتمع الدولي دور هام نؤديه في مد يد المساعدة للشعب العراقي.

ويوافق الاتحاد على الدور المحوري الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق، ويرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ القرارات ١٧٧٠ (٢٠٠٧) و ١٨٣٠ (٢٠٠٨). ويشجع الاتحاد على مزيد من توثيق التعاون بين البعثة والسلطات العراقية. وفي هذا الصدد، يود الاتحاد أن تستمر البعثة في تقديم المشورة والدعم للحكومة العراقية بشأن إصلاحاتها السياسية، التي تمثل تحديا كبيرا كما أشرت من فوري.

وما زال القلق يساور الاتحاد بشأن حالة حقوق الإنسان، ولا سيما الخاصة بالنساء والأطفال والأشخاص المنتمين للأقليات العرقية والدينية. ويرحب الاتحاد بالالتزام الذي تبديه الحكومة العراقية باتخاذها إجراءات في هذا المجال. كما يدعم الاتحاد العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة

عن تقرير الأمين العام الأخير (S/2008/688). وأود أن أسأله من خلالكم يا سيدي الرئيس عما إذا كان بإمكانه نقل شكرنا لفريق الأمم المتحدة العامل في العراق. فأعضاؤه ما زالوا يؤدون عملاً ممتازاً وقد قاموا بدور رئيسي حقا في التقدم الذي نشهده والذي أفادنا بشأنه السيد دي ميستورا إفادة وافية في إحاطته. وأعرب كذلك عن امتناني للسفير خليل زاد للبيان الذي ادلى به بالنيابة عن القوة المتعددة الجنسيات في العراق، التي ما زالت المملكة المتحدة تسهم فيها بما يزيد على ٤ ٠٠٠ جندي.

ومع أن العراق ما زال بحاجة إلى التغلب على بعض التحديات الخطيرة، من دواعي سرورنا أن نخطط علماً بالتقدم الذي استمر إحرازه على مدى الأشهر الثلاثة الماضية. ومع أننا سمعنا عنه بالتفصيل من المتكلمين السابقين، قد يكون من المفيد الإشارة إلى بعض الخطوات الرئيسية في هذا التقدم.

وفيما يتعلق بالأمن، فقد شهدت هذه الفترة مزيداً من انخفاض في حوادث العنف المبلغ عنها بحيث تدنت إلى مستوى ما قبل خمس سنوات. وأظهرت قوات الأمن العراقية قدرات متنامية، كما يتجلى في تولي العراق الآن المسؤولية الرئيسية عن الأمن في ١٣ محافظة من المحافظات الثماني عشرة. ولا بد من القيام بالمزيد في إطار عملية المصالحة الوطنية من أجل المحافظة على تلك المكاسب. وفي هذا الصدد، فإن تولي الحكومة العراقية المسؤولية عن دعم حركة الصحوة هو خطوة هامة.

والمملكة المتحدة تتشاطر الشواغل إزاء أعمال التهريب والعنف الموجهة ضد طوائف الأقليات، وعلى سبيل المثال الطائفة المسيحية في الموصل. ونرحب بالإجراءات السريعة التي اتخذتها الحكومة العراقية، وقد شجعتنا تقارير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين هذا

ويود الاتحاد أن يشارك مشاركة فعلية في الجهود الرامية إلى زيادة استقرار العراق. وأود بصفة خاصة أنؤكد أهمية تجديد التزامنا فيما يتعلق بسيادة القانون من خلال جهود المساعدة للمجتمعات المحلية التي تقدمها البعثة المعنية بسيادة القانون في إطار سياسة الأمن والدفاع الأوروبية والبرامج الثنائية للدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، وافقت الدول الأعضاء في الاتحاد في اجتماع مجلس الشؤون العامة الذي عقد في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، على تمديد ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي المتكاملة المعنية بسيادة القانون في العراق، اعتباراً من حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وسوف يتيح ذلك للبعثة الاضطلاع بأنشطة مطردة وتجريبية رائدة في مجال سيادة القانون على الأرض العراقية، حيثما تسمح الأوضاع الأمنية بذلك.

ويعرب الاتحاد عن ترحيبه أيضاً بالتقدم الكبير المحرز في المفاوضات بشأن إبرام اتفاق للتعاون والتجارة ويعرب عن تصميمه على إنهاء تلك المفاوضات بأسرع ما يمكن. وسوف تساعد هذه النتيجة على إقامة أول علاقات تعاقدية بين الاتحاد الأوروبي والعراق وتسمح لنا بالدخول في حوار سياسي منظم ومنتظم في المجالين التقني والسياسي.

وأخيراً، لا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزماً بتنمية شراكته مع العراق في امتثال لمبادئ العهد الدولي مع العراق. ويرحب الاتحاد بالاجتماع الذي عقد في أيار/مايو الماضي في استكهولم لأول مؤتمر للاستعراض السنوي الرفيع المستوى للعهد الدولي مع العراق. ويشجع الاتحاد التقدم الذي أحرز في تنفيذه ويدعو جميع الأطراف إلى احترام التزاماتها المقطوعة في تلك المناسبة.

السير جون سيورز (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالانضمام إلى الزملاء في توجيه الشكر للممثل الخاص دي ميستورا على إحاطته الإعلامية

العملية السياسية في العراق أمر لا يمكن قبوله. وما زلنا نشجع جميع من لهم تأثير على الأطراف التي تقدم ذلك الدعم أن يضغطوا من أجل وضع حد له.

وكما أشارت رئاسة الاتحاد الأوروبي، فإن الاتحاد يولي أهمية لعلاقات بناءة واستشرافية مع العراق. ويتجلى استمرار التزام الاتحاد الأوروبي بدعم سيادة القانون في العراق في القرار الذي اتخذ مؤخرا بتمديد ولاية بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في العراق التي تقدم التدريب وبناء القدرة في نظام العدالة الجنائية.

وأود أن أختتم بياني بإجمال الدعم الذي تقدمه حكومة بلدي لحكومة العراق. وكما أعلن رئيس الوزراء البريطاني في ٢٢ تموز/يوليه من هذا العام، فإن قواتنا المسلحة في جنوب العراق تواصل تركيزها على التزامين رئيسيين متبقيين، وهما تدريب وإرشاد الفرقة الرابعة عشرة للجيش العراقي، وتجهيز مطار البصرة الدولي لوضعه تحت سيطرة العراق. ونحن ماضون في مسار إنجاز تلك المهام خلال الأشهر القادمة، وبعد ذلك ستتحول بعثتنا العسكرية بشكل أساسي إلى علاقة دفاع ثنائية عادية من النوع الذي نقيمه مع أصدقاء وشركاء آخرين في المنطقة. ونحن نجري مناقشات مع حكومة العراق بشأن اتفاق ثنائي يوفر الأساس القانوني سواء لإنجاز تلك الالتزامات المتبقية أو للعلاقة الدفاعية على الأمد الأطول. ونتطلع إلى إكمال المناقشات بنجاح قبل نهاية هذا العام.

والعملية الانتقالية لوجودنا سوف تبدأ فصلا جديدا في علاقتنا مع العراق ودعمنا له. ونحن نتطلع إلى علاقات وثيقة وجوهرية، بينما نستمر في تقديم دعم سياسي وعلمي للجهود التي يقودها العراق لبناء قدرات الدولة وتحسين الأمن وسيادة القانون وإتاحة الفرص الاقتصادية للشعب العراقي.

الأسبوع، التي أفادت بأن العديد من الأسر بدأت تعود الآن إلى المنطقة نتيجة لتلك الإجراءات.

وعلى الصعيد السياسي، كان اعتماد القانون الانتخابي للمحافظات في أيلول/سبتمبر خطوة هامة إلى الأمام، كما أشار السيد دي ميستورا. وسيكون إجراء تلك الانتخابات معلما هاما في العملية الديمقراطية في العراق ولا بد أن يسهم أيضا في الدفع قدما بقضايا المصالحة والحكم الرشيد من خلال إتاحة الفرصة لمن قاطعوا الانتخابات السابقة لكي يكونوا ممثلين في الإدارات المحلية. ومع أن تفاصيل تخصيص الحصص التي تضمن المقاعد للأقليات كانت مثيرة للخلاف، إلا أننا نرحب بكون أن الزعماء السياسيين للعراق قد اعترفوا بمبدأ ضرورة حماية حقوق الأقليات بهذه الطريقة. إننا نثمن ونحيي العمل الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق فيما يتعلق بتقديم المساعدة الانتخابية وتيسير الاتفاق النهائي على القانون الانتخابي.

وما برحت المملكة المتحدة تحت على زيادة المشاركة الإقليمية والدولية مع العراق، ونرحب ببحرارة بوصول سفراء خمسة من بلدان المنطقة مؤخرا. كما نرحب بالدعم الهام الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة لعملية مجموعة جيران العراق. وبوصف المملكة المتحدة شريكا في تلك العملية، فإننا نأمل أنها يمكن أن تحقق تحسينات ملموسة في التعاون بين العراق وجيرانه بشأن الأمن والطاقة والمسائل الإنسانية. إن تعزيز التجارة والاستثمار بين العراق وجيرانه يمكن أن يقدم إسهاما هاما في الاستقرار والازدهار في المنطقة، وينبغي أن يكون ذلك محور تركيز للمزيد من المشاركة.

ونعتمد هذه الفرصة للتأكيد مرة أخرى على أن الدعم الخارجي لمجموعات مسلحة غير مشروعة خارج إطار

التأكيد على أن إيطاليا تظل ملتزمة بمساعدة العراق في بناء قدراته الأمنية من خلال بعثة التدريب التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). ومع ذلك، أتفق مع الأمين العام في أن هذا التقدم يبقى هشاً ما لم يستند إلى عملية مصالحة وطنية. وينبغي تشجيع جميع القوى السياسية العراقية على مواصلة الحوار السياسي بغية حل المسائل العالقة والتوصل إلى حلول متفق عليها بشأن المسائل الأساسية مثل بنية المؤسسات العراقية وتقاسم السلطة والموارد. ويكتسي الاستعراض الدستوري الجاري أهمية قصوى.

ويبدو أيضاً أن الحالة السياسية في العراق تسير في الاتجاه الصحيح. وأشار بصفة خاصة إلى إقرار القانون الانتخابي الجديد للمحافظات، مما يشكل خطوة هامة إلى الأمام ويظهر مرة أخرى التزام القوى السياسية العراقية بالديمقراطية والحوار. إننا نتطلع إلى إجراء الانتخابات في المحافظات التي ستكون خطوة أخرى نحو بناء عراق ديمقراطي. والانتخابات ستمكن القادة المحليين التمثيليين وستفسح المجال لجميع القوى السياسية العراقية لكي تستمر في المشاركة. ويجب أن تجري الانتخابات بطريقة نزيهة وشفافة وأن تكون بعيدة عن أي تدخل أو ترهيب من جانب المجموعات المسلحة.

وأود أن أرحب بشكل خاص بإقرار القانون الذي ينص على تخصيص مقاعد للأقليات العراقية. فتمثيل الأقليات يمثل عنصراً أساسياً، لا سيما في بلد تعددي وغني بالثقافات والطوائف كالعراق. وتأكيد هذا المبدأ ينطوي على أهمية بالغة.

وفي مقدمة الأولويات أيضاً مسألة اللاجئين والمشردين داخليا. ويجب إعطاء الأولوية لعودتهم الآمنة والطوعية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم إجراءات الحكومة العراقية وأيضا إجراءات البلدان المضيفة في هذا

وإذ تستمر الظروف في العراق في التحسن، فإن العلاقة الوثيقة والمثمرة بينه وبين المنظمات الدولية تزداد أهمية من أجل تمكينه من تحقيق كامل إمكاناته. وكانت الأمم المتحدة رائدة في هذا المجال، وسنبقى على دعمنا القوي لدور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق الذي تؤديه بشأن طائفة من المسائل في العراق. ونرحب بقرار حكومة العراق بتقديم دعم مالي للأمم المتحدة لإنشاء بعثة دائمة في العراق، ونرى أن ذلك يعكس الدور الرئيسي للأمم المتحدة في تطوير عراق المستقبل المستقر والآمن والمزدهر.

السيد تيرزي دي سانت أغاتا (إيطاليا) (تكلم

بالإنكليزية): أود بدوري أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، ستيفان دي ميستورا، على إحاطته الإعلامية الحافلة بالمعلومات اليوم. وأود أيضاً أن أشيد بجهوده في النتائج الهامة التي تحقّقها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، كما وصفها. وأرجو منه أن ينقل تهانينا وأطيب تمنياتنا لكل موظفي البعثة على مواصلة عملهم الهام. وبعثة الأمم المتحدة، كما أكد الممثل الخاص، تؤدي دوراً أساسياً في معالجة عدد كبير من المسائل البالغة التعقيد. وعليه، فإن تأمين سلامة وجود الأمم المتحدة في العراق يظل في مقدمة أولويات الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

وأود أن أشكر السفير خليل زاد على إحاطته الإعلامية بالنيابة عن القوة المتعددة الجنسيات في العراق، والسفير البياتي على بيانه. واسمحوا لي أيضاً أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به السفير ريبير بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إننا نشاطر الأمين العام تقييمه للحالة في العراق في تقريره الأخير (S/2008/688). وقد حققت حكومة العراق تقدماً كبيراً في الحالة الأمنية. كما أن الاستقلال المتزايد لقوات الأمن العراقية يمثل تطوراً إيجابياً. وفي هذا الصدد، أود

لبعثة الأمم المتحدة في ظل الظروف المعقدة للغاية في العراق اليوم.

وننوه أيضا بالبيان الذي أدلى به الممثل الدائم للعراق، السيد البياتي، الذي تكلم عن أعمال حكومته لتحقيق استقرار الحالة في البلد والتقدم المحرز والمشاكل المتبقية. كما نشعر بالامتنان للممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية، السيد خليل زاد، على إحاطته الإعلامية بشأن أنشطة القوة المتعددة الجنسيات.

وبوجه عام، نحن نعتقد أن تقرير الأمين العام يعكس بشكل موضوعي الحالة السياسية والأمنية والاجتماعية - الاقتصادية العامة في العراق، وتتفق مع معظم استنتاجات التقرير. ونلاحظ مع شعور بالارتياح انخفاض حوادث العنف التي تؤدي إلى تقويض الاستقرار في البلد، وتدعيم أداء وفعالية قوات الأمن العراقية وتحسينهما، على النحو الذي أظهره نقل القيادة العسكرية للولايات المتحدة للسيطرة على محافظتي بابل وواسط وعاصمتيهما، الحلة والكوت، إلى القوات العراقية.

إن حقيقة أن عدد المحافظات الخاضعة لسيطرة قوات التحالف لا تتعدى خمس محافظات من ١٨ محافظة تعكس الديناميكية الإيجابية في الحالة الأمنية في البلد. والتقدم الذي أحرزنا، إلى حد كبير، من التدابير التي اتخذتها حكومة العراق، بقيادة رئيس الوزراء، نوري المالكي. وبالرغم من ذلك، من المبكر أن نتذوق حلوة النصر، لأنه ما زالت توجد مصادر للتوتر ما انفكت تأثيرا على تعزيز الاستقرار في البلد.

وفي ذلك الصدد، نود أن نعرب عن قلقنا فيما يتعلق باندلاع أعمال العنف التي وقعت مؤخرا في الموصل وبغداد وبعقوبة وغيرها من المدن العراقية، مما سبب وفاة عشرات المدنيين المسالمين. ويبدو أن ذلك يؤكد على رأي الأمين

الإطار. وهناك دلائل مشجعة، إذ أن بعض اللاجئين والمشردين داخليا بدأوا يعودون بمحض اختيارهم. ولا بد من توطيد هذا التقدم.

وقبل بضعة أيام نظمت حكومة بلدي مؤتمرا بشأن مسألة المليشيات، حضره ممثلون لجميع القوى السياسية العراقية الرئيسية. وكانت الرسالة التي وجهها ذلك الاجتماع واضحة: لا يوجد مكان للمليشيات والمجموعات المسلحة في مجتمع ديمقراطي. ولذلك، فإن تفكيك المجموعات المسلحة التي ما زالت موجودة في العراق خارج نطاق سيطرة الدولة، وإدماج أعضائها في قوات الأمن الشرعية العراقية والحياة المدنية، هو أمر ضروري لاستقرار البلد.

إن تطوير قطاع خاص يملك مقومات الاستمرار لا يشكل أولوية اقتصادية فحسب، بل أولوية سياسية أيضا. فهو سيؤدي إلى تنويع الاقتصاد ويوفر موارد لإيرادات بديلة ضرورية لإنهاء اعتماد ميزانية الدولة على تقلبات سوق النفط. وعليه فإن إقرار قانون المحروقات يمثل أولوية واضحة. والقطاع الخاص الحيوي يمثل عنصرا أساسيا في نظام ديمقراطي، وفي هذا الصدد، فإن إيطاليا ملتزمة بالتعاون مع العراق في إطار العهد الدولي مع العراق واتفاق الصداقة والتعاون الثنائي الموقع في عام ٢٠٠٧.

لقد وقف بلدي إلى جانب الشعب العراقي ومؤسساته في الجهود المبذولة لبناء دولة ديمقراطية تعيش بسلام مع نفسها ومع جيرانها. وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على ذلك الالتزام.

السيد شركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر رئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، السيد دي ميستورا، على تقديمه تقرير الأمين العام عن الحالة في العراق والأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة هناك (S/2008/866)، وأيضا على قيادته

عدة سفارات في بغداد، وفي سياق أعم، شجع الاتصال بين زعماء العراق ونظرائهم في بلدان الشرق الأدنى والأوسط.

ولإزاء تلك الخلفية، نرى أن العملية التي قامت بها مؤخرا قوات الولايات المتحدة في العراق، التي انتهكت حدود سوريا وشتت غارة على ضواحي أبو كمال، أدت بقدر كبير إلى تقويض الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في العراق والشرق الأوسط بأكمله.

ويواجه العراق تحديات جدية تتعلق ببناء الدولة والمصالحة الوطنية. وفي المستقبل القريب، سيتعين على العراق أن يقرر بشأن الطابع والمركز المقبلين لوجود القوات الدولية في أراضيه. وفي ذلك الصدد، يتعاطف الاتحاد الروسي مع المطالبات الشرعية للعراق من أجل ضمان سيادته على كامل أرضه.

ونؤيد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتقديم المساعدة الاقتصادية لبغداد في سياق الاتفاق الدولي مع العراق. ومعلوم جيدا أن روسيا تقدم مساعدة ثنائية للعراق في بناء اقتصاده. وأود أنؤكد بشكل خاص على أن الخبراء الروس موجودون حاليا على أرض الواقع في العراق، بالرغم من الظروف والمخاطر الصعبة للغاية في البلد، وهم يعملون في بناء مرافق الطاقة العراقية وإعادة بنائها.

وفي الوقت نفسه، نحن مقتنعون بأن أي خطط للمجتمع الدولي لتشجيع الانتعاش الاقتصادي للعراق ستواجه صعوبات جديدة ما لم يعززها اتخاذ خطوات سياسية إضافية ترمي إلى كفالة التطبيع المستدام للحالة في البلد.

السيد غرولر (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): بادئ

ذي بدء، أود أن أشكر الممثل الخاص دي ميستورا على بيانه الواضح والشامل للغاية، وأضيف، المقنع للغاية. كما أود أن أشكر السفير خليل زاد على إحاطته الإعلامية بشأن القوة

العام بشأن مدى هشاشة الحالة في البلد. وندين بقوة أعمال العنف تلك. ونؤكد على أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار الطويل الأجل في العراق بالقوة وحدها. ويلزم اتخاذ خطوات لتعزيز الحوار العراقي الداخلي فيما بين جميع القوى التي ترفض الإرهاب بوصفه طريقة لحل المشاكل السياسية.

وفي ذلك السياق، تتسم بأهمية خاصة تعديلات قانون انتخابات المحافظات التي اعتمدت في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وهي تضمن للأقليات الوطنية والدينية حصة إلزامية للتمثيل في المجالس المحلية، فضلا عن زيادة عدد النساء في هياكل الحكومة.

وننوه بالدور الفعال الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في التوصل إلى توافق للآراء فيما بين مختلف القوى السياسية في العراق على تلك المسألة. ونؤمن بأن انتخابات المجالس المحلية ستكون خطوة هامة في المحافظة على وحدة البلد وسلامته الإقليمية وتحقيق الوئام الوطني والمصالحة فيما بين جميع العراقيين.

إننا، مع الأمين العام، ناشد القوى العراقية اتخاذ خطوات حاسمة لتعزيز نظام حماية حقوق الإنسان في البلد بغية ضمان احترام حقوق جميع العراقيين. ونرحب بتصديق بغداد على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ونرحب بجهود بعثة الأمم المتحدة الرامية إلى حل مشكلة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا. وللأسف، ما زالت الحالة في ذلك الصدد حالة صعبة، ونود أن نشكر حكومتي سوريا والأردن على ترحيبهما باستضافة عشرات الآلاف من المواطنين العراقيين في أراضيهما.

ونرحب بجهود بعثة الأمم المتحدة لتشجيع تطوير العلاقات بين العراق والبلدان المجاورة له، مما أدى إلى فتح

خوف حقيقي من أن تكون انتخابات المحافظات المقبلة دافعا إضافيا إلى الهجمات العنيفة من جانب العصابات الإجرامية التي ما زالت مستشرية.

ونناشد السلطات العراقية مواصلة جهودها لاستكمال إنجازاتها باتخاذ إجراء قوي لحماية حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك حقوق المحتجزين. والأمر الذي يتسم بنفس الأهمية التي تتمتع بها إعادة إحلال النظام هو ضمان حقوق جميع المواطنين، مما للسلطات الثقة والدعم اللازم من السكان.

ثانيا، وفيما يتعلق بالمصالحة السياسية، ترحب بلجيكا بالاتفاق السياسي الذي مكن من اعتماد القانون بشأن الانتخابات المقبلة للمحافظات. وبعد الاستفتاء الدستوري وانتخابات عام ٢٠٠٥، ستمثل تلك الانتخابات خطوة جديدة في تدعيم ديمقراطية مفتوحة لجميع العراقيين. وبتلك الروح، نرحب على وجه الخصوص بإدراج أحكام لتمثيل النساء والأقليات.

وما يبعث على المزيد من القلق هو مناقشة تقسيم السلطة وتقاسم الأصول، والتي تتم ببطء. ومع ذلك، فالاتفاق بشأن تلك المسائل هو الأساس الرئيسي للتعيش المستقر بين مختلف الطوائف العراقية وللازدهار الذي يكون حقيقيا بقدر ما يكون توزيعه منصفًا. ولذلك ندعو جميع الأطراف إلى إظهار الإرادة اللازمة لتحقيق حل وسط.

وفي ذلك السياق، ونظرا لزيادة التوتر والعنف في المناطق المتنازع على حدودها الداخلية، نرحب بالمساعدة التقنية التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة والتي ذكرها الممثل الخاص للأمين العام في إحاطته الإعلامية. ونشجع جميع الأطراف على الاستفادة من تلك المساعدة.

ثالثا، وفيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان، تشجع بلجيكا السلطات العراقية على زيادة جهودها للاستفادة من

المتعددة الجنسيات. وإضافة إلى ذلك، أرحب بمشاركة السفير البياتي في مناقشتنا وأود أن أعلن تأييد وفدي للبيان الذي أدلى به السفير ريبير ممثل فرنسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

واتسم العامين الماضيين بإحراز تقدم كبير في الحالة في العراق. وتم إحراز تقدم في الحالات الأمنية والسياسية والإنسانية، التي بدأ السكان الاستفادة منها وأدت، على وجه الخصوص، إلى تطبيع هام لعلاقات العراق مع جيرانه. وتطلب إحراز ذلك التقدم دعم المجتمع الدولي والأطراف الفاعلة الإقليمية ولكن حققه، قبل كل شيء، العراقيون أنفسهم وحكومتهم المنتخبة، بقيادة رئيس الوزراء المالكي.

ومع ذلك، ينبغي ألا يحجب عنا هذا التقدم رؤية المشاكل المتبقية أو يقودنا إلى أن ننسى مسؤوليتنا نحو التحديات المعلقة. وفي ذلك الصدد، أود أن أتناول ثلاث نقاط.

أولا، وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، ترحب بلجيكا بتحسين الأمن وزيادة الدور الذي تضطلع به قوات الأمن العراقية في كفالة النظام العام. وأولا وقبل كل شيء، ينعكس ذلك في السيطرة المباشرة التي تمارسها هذه القوات الآن على الأمن في ١٣ من محافظات البلد التي تبلغ ١٨ محافظة، فضلا عن عملها القوي لمكافحة نشاط الميليشيات والانتقال إلى إدماج أبناء العراق في قوات الأمن العراقية - وهما تغييران ينبغي أن يعززا اختصاص سيادة القانون لممارسة احتكار سلطات الأمن لاستخدام القوة.

ومع ذلك، فإن الهجمات الدامية التي وقعت في الأيام الأخيرة في الموصل وبغداد وغيرهما من الأماكن تذكرنا بأن الأمن اليومي، للعراقيين، ما زال نسبيا للغاية في أغلب الأحيان ويظل عقبة أمام عودة آلاف الأشخاص الذين أجبروا على الفرار من ديارهم. وعلاوة على ذلك، ثمة

الإنجاز المشجع وتعزيزه. وفي ذلك الصدد، يرحب وفد بلدي بالجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة العراق لبناء قدرات قوات الأمن العراقية. ويمثل نقل المسؤوليات الأمنية مؤخرا من القوة المتعددة الجنسيات إلى الجيش العراقي في بعض المحافظات مؤشرا على زيادة قدرة قوات الأمن العراقية.

كما يدرك وفد بلدي أنه على الرغم من هذا التحسن الأمني لا يزال العراق يواجه تحديات أمنية خطيرة. ونعتقد أن التصدي للتهديدات الأمنية المستمرة لن يتطلب مجرد إجراءات عسكرية فحسب وإنما تعزيز الحوار والمصالحة الوطنية أيضا لتشمل جميع الفئات السياسية والعرقية والطائفية. والسلام والاستقرار في العراق يمكن أيضا أن يرتكزان على إحراز تقدم ملموس في إعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي، واتخاذ خطوات قوية لتعزيز نظام حماية حقوق الإنسان لضمان حقوق المواطنين العراقيين وتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون.

إن الديمقراطية القائمة على الانتخابات هي جزء هام من الاستقرار السياسي في العراق. وفي ذلك الصدد، يشعر وفد بلدي بالتشجيع على الأخص لسن قانون الانتخابات في المحافظات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، والذي سيكون بمثابة الأساس القانوني لإجراء انتخابات المحافظات المقبلة في أوائل عام ٢٠٠٩. ويحدونا الأمل في أن تحقق هذه الانتخابات تقدما في الحوار السياسي وإنشاء مجالس نيابية في المحافظات وتمكين قادة المجتمعات المحلية من تلبية احتياجات المواطنين المحليين بالتعاون مع حكومة العراق.

وسيحتاج العراق إلى دعم بلدان المنطقة في سعيه إلى كفالة الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي. وفي ذلك الصدد، نرحب بزيادة التعاون بين العراق وبلدان أخرى، فضلا عن المؤسسات، في المنطقة. ونرى أن استمرار أعمال

تحسن الحالة الأمنية في مكافحة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي لا تزال تؤثر على أكثر فئات السكان ضعفا. وردا على الأحداث التي وقعت في الصيف الماضي، نؤكد من جديد إدانتنا القاطعة لحملة أعمال العنف ضد الطائفة المسيحية في الموصل، وفي نفس الوقت نلاحظ أيضا مع الارتياح التدابير التي اتخذها رئيس الوزراء المالكي.

وفي الأسابيع القليلة المتبقية على نهاية ولاية القوة المتعددة الجنسيات في العراق، تذكّر بلجيكا المجلس بأن مهمته هي ضمان تنفيذ ولاية الأمم المتحدة في ظروف آمنة. كما نرحب بقرار حكومة العراق تيسير بناء مقر جديد للأمم المتحدة في بغداد من خلال توفير الأراضي والإعلان عن إسهام مالي كبير في ذلك.

وختاما، لا بد لبلجيكا أن تؤكد من جديد تقديرها للعمل الممتاز، وهو عمل شجاع ومهني ويتم في ظروف صعبة، الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة والسيد دي ميستورا شخصيا. وستواصل بلجيكا تقديم الدعم الكامل والمطلق إلى السيد دي ميستورا في تنفيذه لولايته.

السيد ناتاليغوا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية):

أود أن أبدأ بالانضمام إلى المتكلمين السابقين في توجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام في العراق السيد ستافان دي ميستورا، على إحاطته الإعلامية الشاملة وإلى الأمين العام على تقريره (S/2008/688). ويشكر وفد بلدي أيضا ممثل الولايات المتحدة على البيان الذي أدلى به باسم القوة المتعددة الجنسيات في العراق. كما أننا نقدر كثيرا المعلومات التي قدمها الممثل الدائم للعراق.

وإننا نشعر بالتشجيع إزاء التحسن الإجمالي في الوضع الأمني في العراق. ونعتقد أن هذا الإنجاز سيشجع للعراق فرصة لإحراز مزيد من التقدم في عملياته السياسية والإقتصادية. ومن الأهمية بمكان المحافظة على هذا

حقوق الإنسان والحكم الرشيد وسيادة القانون. ونثني على بعثة الأمم المتحدة لدعمها المتواصل لتعزيز العلاقات بين العراق وبلدان المنطقة بهدف تعزيز جدول أعمال التعاون المتبادل والشراكة.

ختاماً، وبمناسبة الذكرى السنوية الخامسة للهجوم الإرهابي البشع على مكتب الأمم المتحدة في بغداد في عام ٢٠٠٣، يود وفد بلدي أن يشيد بالموظفين وغيرهم من ضحايا ذلك الهجوم الشنيع. فتفانيهم وتضحياتهم لن تنسى أبداً.

السيد يوريكا (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أبدأ بالإعراب عن ترحيب كرواتيا بالممثل الخاص للأمين العام، السيد دي ميستورا، والإعراب عن تقديرنا للالتزام والجهود الجارية التي يكرسها هو وفريقه من أجل تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق. واسمحوا لي أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السفير خليل زاد ممثل الولايات المتحدة على العرض الذي قدمه باسم القوة المتعددة الجنسيات والسفير البياتي ممثل العراق على العرض الذي قدمه اليوم.

وبينما تؤيد كرواتيا البيان الذي أدلت به فرنسا نيابة عن الاتحاد الأوروبي، اسمحوا لي أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية. إن المكاسب التي تحققت على الصعيدين السياسي والأمني هذا العام، بمساعدة من بعثة الأمم المتحدة وبدعم من القوة المتعددة الجنسيات، تعزز عملية تحول رائعة يمر بها العراق ليصبح دولة ديمقراطية ومستقرة وآمنة ومزدهرة. والحكومة المنتخبة ديمقراطياً في العراق تبسط سلطاتها ووجودها الأمني في عدد متزايد من المحافظات. والحالة الاجتماعية والاقتصادية آخذة في التحسن، في حين تدل مؤشرات الاقتصاد الجزئي على تنامي الاقتصاد.

الأفرقة العاملة المعنية بأمن الحدود العراقية واللاجئين والطاقة يمكن أن يزيد من تعزيز هذا التعاون.

ولا نزال نعلق أهمية كبرى على العهد الدولي مع العراق، كونه شراكة جديدة بين العراق والمجتمع الدولي من أجل توطيد السلام وتحقيق التنمية الشاملة. ونذكر أهمية توسيع وجود الوكالات الدولية في بغداد وعلى مستوى المحافظات من أجل دعم مختلف المبادرات ضمن إطار العهد الدولي. ولذلك نثني على وكالات الأمم المتحدة، مثل برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية لإقامتها مكاتب دائمة في العراق.

ولا تزال الحالة الإنسانية للعراقيين اللاجئين والمشردين داخلياً تثير قلق وفد بلدي. والدعم الدولي من أجل تلبية احتياجاتهم الملحة يظل أمراً هاماً جداً. وينبغي لاستراتيجية الأمم المتحدة لمساعدة العراق، التي وقعتها الأمم المتحدة وحكومة العراق في آب/أغسطس ٢٠٠٨، أن توفر إطاراً ليس لتعزيز التنمية الاقتصادية فحسب، بل أيضاً للتخفيف من الصعوبات التي لا يزال يواجهها العراقيون اللاجئون والمشردون داخلياً. ونرحب بالأعداد المتزايدة من اللاجئين والمشردين داخلياً العائدين إلى العراق وبالتدابير المتخذة من حكومة العراق لتسهيل عودتهم.

ولا نزال نشعر بالقلق إزاء استمرار وقوع الإصابات في صفوف المدنيين في العراق. وفي ذلك الصدد، تؤكد حكومة بلدي على أهمية احترام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان والتدابير الملائمة لضمان حماية المدنيين.

ولا تزال إندونيسيا تعلق أهمية كبرى على دور بعثة الأمم المتحدة وإسهامها في الجهود التي تبذلها حكومة العراق من أجل إعادة الإعمار والتنمية وإجراء الانتخابات وتعزيز

كما أن الأمن شرط مسبق لتعمير البلد وتنميته. وفي أيار/مايو الماضي في ستوكهولم، جدد المجتمع الدولي تأكيد التزامه بمواصلة العمل في شراكة مع الحكومة العراقية، وفي إطار العهد الدولي. ونرحب بالتوقيع على استراتيجية الأمم المتحدة لمساعدة العراق، لا سيما تركيزها على تعبئة موارد العراق وبناء قدراته.

إن لدى العراق إمكانات اقتصادية هائلة، والتي ستُترجم إلى تحسينات في المرافق الأساسية وفي الخدمات الضرورية لجميع المواطنين العراقيين. ولترديد تعليقات الأمين العام، يمكن لتعبئة موارد العراق الاقتصادية والبشرية الهائلة أن توجد مزيداً من الزخم في الجهد الرامي إلى تحقيق المصالحة الوطنية.

ويشكل الحوار مع جيران العراق والانخراط البناء معهم عنصرين حاسمين آخرين لاستقرار العراق وتعميره على الأمد الطويل. ونُحيي ونشجع ازدياد الانخراط الدبلوماسي الإقليمي، بما في ذلك من خلال إعادة فتح سفارات بلدان إقليمية في بغداد.

ولا تزال المصالحة الوطنية أولوية في العراق. وللتغلب على العنف الطائفي، ينبغي تشجيع جهود التعاون بين الطوائف على جميع المستويات. ولقد أثبت القادة العراقيون قدرتهم على العمل معا وعلى تجاوز النزعة الطائفية. ولقد تحقق هذا العام عدد من الإنجازات الهامة في المجال التشريعي. ونأمل أن يُحرز تقدم مماثل بشأن مسألة الموارد الهيدروكربونية، وتنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور وعملية مراجعة الدستور.

ونشجع توسيع نطاق تواجد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. فقد أثبتت البعثة أنها قوة إيجابية في دفع عجلة المصالحة الوطنية، وتيسير توافق الآراء السياسي، والانخراط في مسائل تمثيل الأقليات، والحدود

وقد فتح إقرار قانون الانتخابات في المحافظات مؤخراً الطريق أمام انتخابات المحافظات التي ستُجرى في أوائل عام ٢٠٠٩. وستكون الانتخابات فرصة ممتازة لمواصلة النظر في التقدم المحرز. ومن المهم أن يتم إعداد الانتخابات إعداداً جيداً وأن تكون كذلك عادلة ونزيهة. ونثني على ما تقدمه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق من إسهامات في ذلك الصدد، بما في ذلك دور الميسر الذي تضطلع به في مسألة تمثيل الأقليات في مجالس المحافظات.

وتهية بيئة آمنة أمر حاسم لإجراء انتخابات ناجحة. وحوادث العنف التي وقعت مؤخراً، بما في ذلك حملة التخويف ضد المسيحيين في الموصل، هي أمور تثير القلق. ونندد بجميع المحاولات لتأجيج الصراع، ونعرب عن مواساتنا لعائلات ضحايا الهجمات الأخيرة.

غير أن ذلك ينبغي ألا يطغى على المكاسب الأمنية العامة التي تحققت في العام الماضي. ومما يشجعنا أن نلاحظ استمرار فترة تحسن الاستقرار، وهو ما نرحب به. كما سررنا لسماع أن المسؤولية عن أمن أكثر من ثلثي محافظات البلد قد سُلمت إلى حكومة العراق. وأثبتت حكومة العراق قدراتها المتزايدة، بما في ذلك القدرة على مواجهة التحديات الأمنية. ونرحب بالبدء بإدماج مقاتلي السابقين في وظائف حكومية، ونقر بضرورة بذل ذلك الجهد على الأجل الطويل لإنشاء قوات أمن محايدة وغير طائفية تتمتع بثقة واحترام جميع الطوائف العراقية.

وقد أحطنا علماً بالمناقشات المتأخرة والجارية بين العراق والولايات المتحدة، ونأمل أن تفضي إلى التعجيل بإبرام اتفاق لمركز القوات قبل نهاية هذا العام، وحتى لا نترك أي ثغرات أمنية.

الخدمات العامة، وتعزيز الرفاه الاجتماعي، وحماية البيئة، والمضي قدماً في البرامج التشريعية ومراجعة الدستور، ووقف الاستخدام غير القانوني للأسلحة، ومكافحة الجريمة المنظمة، وتعزيز نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وتذكرنا المجموعة الأخيرة من الحوادث التي شملت أعمال عنف طائفي، وتفجيرات انتحارية في بغداد وكركوك وعدد من المحافظات الأخرى، بأن المكاسب الأمنية لا تزال هشة. وكما جاء في تقرير الأمين العام، فإن تدهور الأحوال المعيشية للفئات الضعيفة، ومعظم أفرادها من النساء والأطفال واللاجئين والمشردين داخلياً، يستحق استمرار الاهتمام والتعاون من جميع أصحاب المصلحة المعنيين لخدمة المصالح المشروعة للمدنيين العراقيين، وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

ومثلما هو الشأن في أي بلد خارج من حرب مدمرة، ينبغي أن يكون السعي إلى السلام الدائم والتنمية المستدامة عملية مملوكة وطنياً وتعتمد على الجمع بصورة متناغمة بين مختلف العناصر السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية، وأن تتطلب تضافر جهود جميع فئات السكان. ويناشد وفد بلدي جميع الأطراف في العراق أن تولي الأولوية القصوى للمصالح الوطنية، وأن تكف عن جميع الأعمال التي يمكن أن تزعزع الاستقرار، وأن تنكب بصورة مشتركة على تنفيذ البرنامج الوطني للمصالحة والحوار، وتحقيق الاستقرار السياسي، والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي. وهي بذلك تهيئ أقصى قدر من الأجواء الملائمة لإجراء انتخابات مجالس المحافظات المقررة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، فضلاً عن إحلال السلام في البلد، والاستقرار والرفاه على الأمد الطويل.

ولمساعدة العراق على تحقيق أقصى درجات الاستفادة من مكامن قوته الداخلية وإدماجه تماماً في المجتمع الدولي، يمكن بل ينبغي أن تضطلع وكالات الأمم المتحدة

الداخلية المتنازع عليها، وتعزيز الحوار الإقليمي، وتقديم مساعدة كبيرة في مجال الانتخابات، والنهوض بحقوق الإنسان، ودعم التعمير والتنمية. ونؤكد للعراق دعمنا الكامل والمتواصل.

السيد لي ليونغ مينه (فيت نام) (تكلم

بالإنكليزية): باسم وفد بلدي، أود أن أشكر السيد دي ميستورا، رئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، على إحاطته الإعلامية المستفيضة. كما أشكر السفير خليل زاد ممثل الولايات المتحدة على تقريره بالنيابة عن القوة المتعددة الجنسيات في العراق. ونرحب بمشاركة وفد العراق في هذه المناقشة ونشكر السفير البياتي على بيانه.

إننا نقرب من نهاية عام ٢٠٠٨ في وسط إنجازات وتحديات متداخلة في ما يتعلق بالحالة في العراق. ويشجع وفد بلدي أن يلاحظ أن العراق مستمر في إحراز التقدم المناسب في مختلف المجالات، بما في ذلك مواصلة انخفاض الحوادث الأمنية وأعمال العنف، واعتماد القانون المتعلق بانتخابات مجالس المحافظات بعد طول انتظار، والامثال العام لأمر وقف إطلاق النار الذي أصدره مقتدى الصدر، وتسليم المسؤوليات الأمنية رسمياً إلى الجيش العراقي في ١٣ محافظة، وتسارع وتيرة عودة المشردين داخلياً واللاجئين. ومما يثلج صدرنا أيضاً أن نشهد التحسن التدريجي في مجالات الاقتصاد الكلي على صعيد الاستهلاك المحلي والإنفاق العام، وتنفيذ الميزانية، وإصلاح القطاع الخاص، والاستثمار الأجنبي والمحلي، وتسديد الديون الخارجية.

غير أن التقدم الآنف الذكر لا يخفي حسامة التحديات التي لا تزال قائمة. فبينما يواصل الاقتصاد العراقي نموه، بفضل عائدات النفط إلى حد كبير، لا تزال هناك مطالب ملحّة لتخصيص المزيد من الموارد والقدرات لإيجاد فرص العمل، وكفالة الأمن الغذائي، وتحسين الحصول على

الرغم من أنه لا يزال هشاً؛ وذلك يضمن لنا درجة معينة من الأمل. ونرحب بشكل خاص بالتقدم المحرز في المجال السياسي، وذلك باعتماد المجلس الوطني لقانون الانتخاب في المحافظات إضافة إلى تحديث اللجنة الانتخابية العليا المستقلة للقوائم الانتخابية. وتشكل تلك الأعمال خطوات مهمة لتعزيز الحوار السياسي.

وعلى الرغم من الحاجة إلى القيام بجهود مهمة في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق بحماية النساء والأطفال، ينبغي لنا أن نرحب ببعض القرارات المثيرة للاهتمام، ومن بينها تصديق الحكومة العراقية على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ونشجع الحكومة العراقية على الحفاظ على ذلك الزخم من خلال اعتماد قانون بشأن إنشاء لجنة مستقلة لحقوق الإنسان، وهي أداة أساسية من أجل معالجة عقلانية ومتكافئة للمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان.

وهناك جانب آخر مهم ويبحث على الاطمئنان وتجدر الإشارة إليه، ألا وهو زخم النشاط الدبلوماسي الذي نشهده في العراق، بما في ذلك إعادة التمثيل الدبلوماسي لعدة بلدان؛ ويقدم ذلك فرصاً حقيقية للتعاون الأفريقي.

ونحن ننظر بالكثير من الإيجابية إلى المساهمة التي قدمتها الأمم المتحدة إلى جهود العراق الوطنية لإعادة الإعمار. وبشكل خاص، كان الالتزام الشخصي للممثل الخاص والدور البارز الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق مؤثرين في تعزيز العملية السياسية والمؤسسية؛ ويجب ألا نتغاضى هنا عن مساهمتهما في تنظيم انتخابات حرة وديمقراطية وشفافة.

إن رصد انتهاكات حقوق الإنسان المنتظمة والقضاء عليها هما أيضاً في قلب شواغل البعثة، على الرغم من أن

والبلدان المجاورة والمجتمع الدولي بدور أكثر أهمية. وفي ذلك السياق، وبينما نرحب بالتوقيع على استراتيجية الأمم المتحدة لمساعدة العراق في ٢٠٠٨-٢٠١٠، يدعم وفد بلدي كل جهد تبذله الأمم المتحدة لكي تصبح محركاً فعلياً للتنمية، ومنسقا للإسهامات الدولية، ومحفزاً على تحسين الأحوال المعيشية للشعب العراقي. ونشيد بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة منذ تجديده ولايتها، لا سيما في مساعدة شعب العراق على الدفع بالحوار السياسي وبناء الثقة، وحل مسألة وضع كركوك وغيرها من الحدود الداخلية المتنازع عليها، وتوسيع نطاق المساعدة الانتخابية، ودعم عملية مراجعة الدستور، وتيسير عملية الحوار الإقليمي.

وفي الختام، يلاحظ وفد بلدي مع التقدير استمرار انخراط البلدان الإقليمية والمجتمع الدولي في تعزيز تعمير العراق، وتنميته، وإعادة إدماجه، لا سيما من خلال تطبيع العلاقات الخارجية الثنائية، وضمن أطر أوسع نطاقاً مثل العهد الدولي مع العراق، والاجتماعات الوزارية الموسعة، والأفرقة العاملة الإقليمية المعنية بالطاقة واللاجئين والأمن. ونأمل أن تتخذ جميع الأطراف المعنية مزيداً من الخطوات لتوطيد تلك الشراكة ذات المنفعة المتبادلة والإسهام فيها، على أساس احترام الاستقلال السياسي للعراق وسيادته وسلامته الإقليمية.

السيد كافاندو (بور كينا فاسو) (تكلم بالفرنسية):

يقدر وفدي كثيراً الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد ستافان دي ميستورا، ونشكره عليها. كما نشكر السفير خليل زاد على إحاطته الإعلامية بشأن أنشطة القوة المتعددة الجنسيات. ونشكر أيضاً زميلنا الممثل الدائم للعراق على المعلومات المفيدة جداً التي تلقيناها.

نستطيع أن نستنتج من جميع تلك الإحاطات الإعلامية أن الوضع العام في العراق مستمر في التحسن، على

الأمريكية، السفير خليل زاد، نيابة عن القوة المتعددة الجنسيات في العراق. كما نرحب بحضور السفير العراقي، السيد حامد البياتي، في مناقشة اليوم ونشكره على إحاطته الإعلامية.

إن عملية السلام والإنعاش في العراق تمر الآن بمرحلة حرجية. ونحن نرحب بالتقدم المستمر الذي يحرزه العراق في المجالات السياسية والأمنية وإعادة الإعمار. وموضوعياً، لا يزال الوضع الأمني العام في العراق هشاً. ونحن قلقون بشكل خاص بشأن ذلك العدد الكبير من الإصابات من المدنيين نتيجة للعمليات العسكرية والهجمات العنيفة. وندعو الأطراف المعنية مرة أخرى إلى بذل كل ما في وسعها لتفادي إصابات المدنيين أثناء قيامها بعمليات عسكرية.

ونأمل أن تواصل حكومة العراق توجيه جميع الفئات لكي توافق على رؤية مشتركة من أجل مستقبل البلد وذلك عبر وضع المصالح الوطنية فوق أي اعتبار آخر وعبر تعزيز الحوار والوحدة. ونشجع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على مواصلة دورها الإيجابي في ذلك الصدد.

ونرى أنه من الضروري تعزيز الحوار السياسي والمصالحة الوطنية في العراق بهدف توطيد التقدم المحرز بالفعل في مجالات مختلفة. ونرحب باعتماد قانون الانتخابات في المحافظات مؤخراً، كما أشار إلى ذلك الأمين العام في تقريره (S/2008/688). ويشكل هذا القانون معلماً هاماً في العملية السياسية في العراق. إن انتخابات تتم في المحافظات بسلاسة وفي مناخ آمن ستزيد من شمول العملية السياسية في العراق. ونحن ندعم بعثة الأمم المتحدة في جهودها المستمرة لتقديم كل دعم ممكن للعراق في ذلك الصدد.

ولتوطيد دعائم التقدم في مجالي السياسة والأمن بشكل فعال، يجب أن تمضي إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي قدماً. وندعو المجتمع الدولي إلى احترام تعهداته

دور الحكومة العراقية والقوة المتعددة الجنسيات أساساً في هذا المجال. ونأمل أن يساعد مشروع دعم سيادة القانون والعدالة في العراق، الذي تدعمه الحكومة العراقية والأمم المتحدة في شراكة مع المفوضية الأوروبية، وهو يمتد تنفيذه حتى عام ٢٠١٠، على ترسيخ الأساس من أجل ديمقراطية حقيقية في العراق.

أما بالنسبة إلى الشواغل الاقتصادية، فيسرنا توقيع الحكومة العراقية والأمم المتحدة على استراتيجية الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. وبالإشتراك مع الاستراتيجية الوطنية ووثيقة العهد الدولي مع العراق وصندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للاستثمار للعراق، فإن استراتيجية المساعدة ستجعل تحسين تنسيق مبادرات المساعدة والتنمية وبناء القدرة الوطنية في مجال الحوكمة أمراً ممكناً.

وفيما يتعلق بالعنف الذي شهدناه في الماضي، لا سيما العنف الموجه ضد الطوائف المسيحية، والأهم من كل ذلك، التطلع إلى الانتخابات المقبلة في المحافظات المرسوم لها في أوائل عام ٢٠٠٩، نرى أن وجود القوة المتعددة الجنسيات وتعزيز قدرات بعثة الأمم المتحدة التشغيلية واللوجستية والأمنية أمور لا تزال ضرورية.

وفي الختام، أود القول بأنه يجب التأكيد على تضامن المجتمع الدولي أكثر من أي وقت مضى بهدف دعم العراق في جهوده الوطنية لإعادة الإعمار في مناخ من السلام مع جيرانه وفي منطقة مستقرة وآمنة.

السيد لا ييفان (الصين) (تكلم بالصينية): السيد الرئيس، إن الوفد الصيني يشكركم على تنظيم هذه المناقشة. كما نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ستافان دي ميستورا، على إحاطته الإعلامية. ونرحب بالإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص للولايات المتحدة

العنف في أنحاء العراق. ويرجع ذلك، إلى حد كبير، إلى الاتفاقات والتفاهات السياسية التي تم التوصل إليها فيما بين أطراف الصراع، بالمشاركة الضرورية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وقيادة القوات المتعددة الجنسيات في العراق.

إن إجراء انتخابات المحافظات في العراق كان موضوعا عالقاً منذ أشهر عديدة، بسبب الافتقار إلى الاتفاق السياسي الضروري بشأن وضع قوانين وإطار مؤسسي مناسب لإجراء الانتخابات. لهذا نلاحظ مع الارتياح استكمال حكومة العراق لعملية التسجيل الوطنية للناخبين، إضافة إلى اعتماد قانون انتخابات المحافظات الذي يشمل القضية الرئيسية المتعلقة بتمثيل الأقليات. ووفدي يدرك أهمية تلك الإنجازات لترسيخ الديمقراطية في العراق. ولا بد من إيلاء اهتمام خاص لتلك القضايا.

وبالرغم من تلك التطورات، لا يزال آلاف العراقيين يعيشون في ظروف إنسانية سيئة للغاية. وزيادة عدد موظفي المساعدات الإنسانية على أرض الواقع مهم لتحقيق تقدم.

ولهذا السبب ندرك أهمية كون موظفي الأمم المتحدة بدأوا في توسيع نطاق تواجدهم وأنشطتهم وأن المكاتب والوكالات والبرامج المنخرطة في هذه المسألة تجمعت لإقامة وجود دولي دائم في بغداد. ونعتقد أن تلك المبادرة ستسهم في تنفيذ الأهداف الواردة في استراتيجية الأمم المتحدة لمساعدة العراق في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠.

ومن ناحية أخرى، لا يزال وضع اللاجئين والمشردين مصدر قلق. ونحن ندرك الحوافز التي قدمتها حكومة العراق من أجل عودة آلاف المشردين، فضلا عن الإجراءات التي تتيح لأولئك الأشخاص إمكانية استعادة ممتلكاتهم. ونحث حكومة العراق على مواصلة تلك الإجراءات.

بمساعدة العراق بصدق عبر مساعدته على تسريع عجلة عملية إعادة الإعمار والتنمية. ونحن نؤيد دورا أكبر لاجتماع وزراء الخارجية في البلدان المجاورة والآليات الأخرى.

وقد حققت بعثة الأمم المتحدة بقيادة السيد دي ميستورا تقدما بناء في جميع أنشطتها في ظروف صعبة. ونعرب عن عظيم تقديرنا في ذلك الصدد. وندعم بعثة الأمم المتحدة في جهودها المستمرة لإنجاز مهمتها الموكلة إليها من مجلس الأمن. ومشاورات البعثة الوثيقة مع حكومة العراق والوصول الكثيف إلى جميع عناصر المجتمع العراقي أمر ضروري لكي تقوم بأنشطتها بسلاسة.

لقد كانت السلامة والأمن دائما على رأس أولويات بعثة الأمم المتحدة. وذلك شاغل تشاطره الصين. ونحن على ثقة بأن حكومة العراق ستفي بالتزاماتها في ذلك الصدد بنية حسنة.

السيد آرياس (بنما) (تكلم بالإسبانية): أولا، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ستافان دي ميستورا، على إحاطته الإعلامية نيابة عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وأود أيضا أن أشكر من خلاله البعثة بكاملها وأن أعرب عن امتنان بنما للعمل الذي تقوم به. كما نود أن نشكر الممثل الدائم للولايات المتحدة، السيد خليل زاد، الذي تكلم نيابة عن القوة المتعددة الجنسيات، على إحاطته الإعلامية. وأخيرا، أود أن أرحب بسفير العراق، السيد حامد البياتي، وأن أشكره على بيانه المهم الذي أدلى به في المجلس.

وبالرغم من الوضع الأمني الخطير المستمر في العراق، يسعدنا أن نرى تقرير الأمين العام (S/2008/688) يقدم بعض الدلائل التي تدعو إلى تفاؤل له ما يبرره. تقوم هذه الدلائل التي تدعو إلى التفاؤل، في المقام الأول، على تراجع أعمال

خارج العملية السياسية. وقدم الأمين العام أيضا تقريراً عن المحنة الإنسانية لللاجئين والوضع الخطير لحقوق الإنسان، خاصة انتهاكات الحقوق الإنسانية للمدنيين والمحتجزين. وما زال ذلك مصدر قلق خطير لحكومي، وندعو كل الأطراف، بما في ذلك القوات المتعددة الجنسيات، إلى كفالة احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

إن التقارير المستمرة عن المعدلات المرتفعة للضحايا المدنيين في العمليات العسكرية واحتجاز آلاف المدنيين بدون توجيه اتهامات أو اتباع الأصول القانونية الواجبة يلقي الضوء على الحاجة الماسة إلى امتثال أكبر للقانونين الدولي والعراقي. وعلاوة على ذلك، فإن الوضع الإنساني السيئ، خاصة الذي يعيشه اللاجئون، لا يزال يؤثر سلباً على الاستقرار العراقي والإقليمي.

وينبغي التأكيد على أن القوات المتعددة الجنسيات تعمل في العراق بموجب تفويض من الأمم المتحدة. وبالتالي، فإن أعمالها تؤثر بشكل مباشر على مصداقية وسمعة هذه الهيئة وقدرتها على العمل كوسيط أمين في تيسير مصالح وطنية وعملية سياسية شاملة في العراق فضلاً عن تيسير حوار بناء مع جيرانه.

وما برح وفدي يشعر بالقلق بشأن الحوادث الأخيرة في سوريا ومناطق أخرى انتهكت فيها الحدود الوطنية لدول ذات سيادة ولحقت أضرار بمدنيين أبرياء وقتلوا في بعض الأحيان في انتهاك للقانون الدولي.

ويسعدنا أن الأمم المتحدة قادرة على الاضطلاع بدور إيجابي في المساعدة في المصالحة الوطنية، والحوار السياسي الداخلي والإقليمي، حيث تقوم بتسوية النزاعات الحدودية وتقدم الدعم الدستوري والانتخابي، فضلاً عن المساعدة الإنسانية، وفي مجال إعادة البناء والتنمية. ومن هنا، تواصل جنوب أفريقيا دعم وجود بعثة الأمم المتحدة في

لا يقل أهمية، كما ورد في تقرير بعثة الأمم المتحدة، أن حقوق الإنسان في العراق ما زالت تنتهك بشكل منتظم. وفي هذا السياق، ينبغي أن نشير بشكل خاص إلى آلاف الأشخاص في مراكز الاحتجاز المختلفة الذين يواصلون الدعوة إلى تطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان، فيما يعانون من سوء المعاملة والإهانة، ويحرمون من الضمانات الإجرائية الأساسية. ولذلك، ينبغي أن يولي المجلس المزيد من الاهتمام لذلك الوضع الخطير وأن يدعم جهود هيئات الأمم المتحدة المنخرطة في هذه المسألة.

وأخيراً، يجب أن يكون الهدف الرئيسي لجهود هذه المنظمة هو قيام عراق يمكنه أن يعيش في ازدهار وسلام، مع نفسه ومع جيرانه على حد سواء، عراق تتعزز فيه حقوق الإنسان وتحترم، عراق خال من احتلال قوات متعددة الجنسيات.

السيد لاهر (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):

نشكر الممثل الخاص للأمين العام في العراق، السيد ستافان دي ميستورا، على إحاطته الإعلامية بشأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة. ونشكر أيضاً ممثل الولايات المتحدة، السفير زلماي خليل زاد، على إحاطتنا علماً فيما يتعلق بأنشطة القوات المتعددة الجنسيات في العراق.

ونرحب بالتطورات الإيجابية نسبياً التي حدثت في الأسابيع القليلة الأخيرة في العراق. وهي تشمل تعزيز التعاون بين المجموعات السياسية في العراق وبين العراق والبلدان المجاورة، فضلاً عن توسيع نطاق سلطة الحكومة العراقية. واعتماد قانون انتخابات المحافظات مؤخراً علامة مشجعة أيضاً.

غير أن ثمة تحديات جوهرية لا تزال قائمة. وكما يشير تقرير الأمين العام (S/2008/688)، لا تزال مستويات العنف مرتفعة ولا تزال بعض المجموعات المهمة

العراق بموجب تفويضها الحالي، بما يتفق مع التزامنا بتعددية الأطراف وتسوية الصراع.

إن الجنوب أفريقيين، من جانبهم، يشاطرون بخبراتهم في تسوية النزاعات والمصالحة الوطنية مع نظرائهم العراقيين من خلال عملية هلسنكي. ونأمل أن تتمكن خبرتنا الوطنية من بث الأمل في حياة أفضل للملايين العراقيين خلال هذه الفترة العصيبة من تاريخهم.

وفي الختام، نود التأكيد مجدداً على أن مجلس الأمن عليه مسؤولية كفالة أن تمارس السلطات التي يمنحها للقوات المتعددة الجنسيات بشكل يتفق وقرارات المجلس وأن الموارد الطبيعية للعراق والأموال المودعة في صندوق التنمية للعراق تستخدم لصالح شعبه.

السيد بايسترو (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية):

سأتكلم الآن بصفتي الوطنية. شأني شأن الوفود الأخرى التي تكلمت قبلي، أود أن أشكر السيد ستافان دي ميستورا والسفير زلامي خليل زاد على عرضهما للتقريرين عن عمل بعثة الأمم المتحدة والقوات المتعددة الجنسيات في العراق. وبالمثل، أود أن أشكر الممثل الدائم للعراق، السفير البياتي، على بيانه. وبالنسبة لي، يسعدني دائماً بشكل شخصي أن أراه في هذه القاعة.

يسعد وفدي أن يحيط علماً بالأنباء الإيجابية

التي تضمنها تقرير الأمين العام عن البعثة (S/2008/688) فيما يتعلق بالتقدم المحرز في إعادة بناء البلد وإقامة عراق اتحادي وتعددي وموحد.

ونشعر بالاجتباط، بصفة خاصة، لإجراء انتخابات

المحافظات في العام القادم، لأننا نعتقد أنه من المهم أن تعزز السلطات العراقية شرعيتها في أعين كل أبناء الشعب العراقي من خلال توطيد العمليات الديمقراطية. ونحث البعثة على مواصلة الإسهام، من خلال تقديم المساعدة الفنية والنصح،

في عملية انتخابية شفافة توفر ضمانات بتمثيل المواطنين العراقيين.

ووفدي يدعم البعثة، وبصفة خاصة، الجهود التي يبذلها السيد ميستورا، في الاضطلاع بالدور الإيجابي جداً لتقديم المساعدة الانتخابية الضرورية. ونعتقد أن من الملائم أن نذكر كل الأطراف السياسية بدعم مجلس الأمن للبعثة، في التصدي لأي محاولة للتلاعب بأي صورة من الصور في نتائج الانتخابات.

وتسعدنا أيضاً أنباء زيادة الاتصالات الدبلوماسية بين العراق والبلدان المجاورة، وهي عملية سستيج إدماج العراق بشكل أفضل في الإطار الإقليمي وتساعد في تعزيز آليات الحوار والتعاون. وترى كوستاريكا أن استقرار العراق يعتمد إلى حد كبير على التعاون مع جيرانه وعلى علاقة مستقرة وآمنة معهم.

ويسعد وفدي أيضاً أن يرى التقدم المحرز في تطوير القدرات المؤسسية في العراق، وبصفة خاصة في ما يتعلق بإدارة الميزانيات العامة لتوفير الخدمات المحلية. وإننا ننوّه بأهمية تنفيذ المبادرات، مثل استراتيجية الأمم المتحدة لمساعدة العراق في الأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٠، التي وقعها العراق والأمم المتحدة مؤخراً. ويلاحظ بلدي أيضاً أنه بفضل التقدم في الميدان، كما ذكر الأمين العام،

”تزايد قدرة حكومة العراق على تمويل برنامج التعمير الخاص بها وذلك بفضل رسوخ الاستقرار وارتفاع عائدات النفط في عام ٢٠٠٨.“
(S/2008/688، الفقرة ٥٩)

وكوستاريكا يسعدنا أن تحيط علماً بذلك بكل تأكيد.

وفي إطار هذه الصورة الإيجابية، ما زال يساورنا القلق بسبب العنف السياسي الجاري، والهجمات الإرهابية،

العراق، عن حقوق الإنسان. ونأمل أن يعرض على المجلس قريبا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن. يشرفني أن أعطي الكلمة الآن للسيد دي ميستورا ليردّ على الملاحظات والأسئلة التي أثّرت.

السيد دي ميستورا (تكلم بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز الشديد في شكر كل أعضاء المجلس، وسعادة سفير العراق، على كلمات الدعم والتشجيع لما تحاول أن تقوم به في العراق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، مع فريق عمل الأمين العام. وما استطعنا تحقيقه بالعمل مع الحكومة العراقية، كان أيضا نتيجة إعراب مجلس الأمن عن الثقة في الأمين العام وفريق عمله في العراق منذ ثمانية أشهر، وسنحتاج إلى تلك الثقة وذلك الدعم في الأشهر المقبلة، لأن هناك تحديات تنتظرنا.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.

فضلا عن وفيات المدنيين، التي تقع في سياق العمليات العسكرية.

أخيرا، نود أن نبرز كلمة الأمين العام في الفقرة ٤٠ من نفس التقرير، ومؤداها أن "مستوى الانتهاكات الخطيرة والمنتظمة لحقوق الإنسان ظل ثابتا، وإن كان أقل بروزا، ولا يبلغ عنه على نطاق واسع"، فحماية حقوق الإنسان وتعزيزها يتطلبان بالضرورة آليات إبلاغ موثوقة وفعالة. ولهذا السبب، نحث السلطات العراقية على مواصلة مكافحة ثقافة الإفلات من العقاب هذه، فضلا عن ثقافة الصمت، من خلال تنفيذ الآليات القانونية لبلوغ تلك الغاية.

في هذا السياق، يرى وفد بلدي أنه من المهم أن تعتمد السلطات العراقية مشروع القانون، لإنشاء لجنة مستقلة لحقوق الإنسان.

أخيرا، يساورنا القلق إزاء تأخر التقرير نصف السنوي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى